

# الأصول المرفوضة

د. محمد بن ناصر الشهري  
كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية  
جامعة الملك خالد بأبها

## الأصول المرفوضة

د. محمد بن ناصر الشهري  
كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية  
جامعة الملك خالد بأبها

## ملخص البحث :

من الجوانب التي لم تدرس بشكل كافٍ - برغم أن كثيراً من النحويين قد أشاروا إليها في مواطن شتى من كتبهم - ظاهرة أطلقوا عليها أسماء متقاربة ؛ كان من أبرزها وأكثرها استعمالاً : الأصول المرفوضة . والمراد بالأصول المرفوضة عند النحويين : هي الحالة التي كانت عليها بنية كلمة ما ، أو تركيب معين ، من حيث : حال العامل ، كلزوم حذفه ، أو المعمول ، كالعمل في معمول معين ، ككونه متصلاً مثلاً ، أو مفرداً أو جمعاً ، ومن حيث نوع العمل ، كالرفع أو النصب ، وقد جرى الاستعمال واستمر بخلاف ذلك ، ثم نرى العرب عادوا إلى ذلك الأصل في بعض المواضع . وقد عقدت العزم على الشروع في دراستها لما لهذا الموضوع من صلة قوية بقضية مهمة هي : بيان الأصل الذي كان عليه كثير من الأنماط النحوية ، كبيان أصل بنية بعض الألفاظ ، وبيان نوع عمل وحقيقة بعض العوامل وبيان حالة بعض المعمولات من حيث خصوصية المعمول . كما أنه يلقي الضوء على قضية مهمة ، وهي قضية إعادة صياغة التركيب ، بحيث تتبين أجزاءه الرئيسية من عامل ومعمول ، ونوع العامل ، والعمل . وأيضاً لما في دراسته من بيان الراجح في كثير من المسائل التي فيها خلاف ؛ فيكون في الاعتداد بالأصول المرفوضة أساساً ومعياراً لبيان الراجح من المرجوح .

المقدمة :

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، أما بعد :  
فإن اللغة العربية لغة عميقة التكوين ، محكمة البناء ، متسقة  
الأجزاء ، ضاربة في جذور الحكمة ، أنى أتيتها من جانب من جوانبها  
بدهتك الحكمة والدقة والإبداع .

وقد بذل علماء العربية جهداً خارقاً في دراسة هذه اللغة وضبطها ؛  
لكي تحفظ كما كانت عليه لدى أصحابها إبان نزول القرآن الكريم  
غضة طرية ؛ فدرسوها من جوانبها المختلفة : النحوية ، والصرفية ،  
والدالية ، والصوتية ، وأصولها ، وفقهها ، وخطها ، وإملائها ، ....  
إلخ .

إلا أنه مع كل هذا الجهد الخارق لا يزال كثير مما يتعلق بهذه اللغة  
بحاجة إلى مزيد من البحث والدراسة ؛ لكونه - مثلاً - بقي منثوراً في  
بطون الكتب ، لذا كان العمل على تتبع تلك الأمور ودراستها أمراً  
مهماً ، لما فيه من خدمة لهذه اللغة الشريفة ، لغة القرآن الكريم ،  
وإتماماً لجهود العلماء السابقين .

ومن تلك الجوانب التي وجدت أنها لم تدرس بشكل كاف - برغم أن  
كثيراً من النحويين قد أشاروا إليها في مواطن شتى من كتبهم - ظاهرة  
أطلقوا عليها أسماء متقاربة ؛ كان من أبرزها وأكثرها استعمالاً :  
الأصول المرفوضة .

#### أ - المراد بالأصول المرفوضة :

المراد بالأصول المرفوضة عند النحويين : هي الحالة التي كانت  
عليها بنية كلمة ما ، أو تركيب معين ، من حيث : حال العامل ، كلزوم  
حذفه ، أو المعمول ، كالعامل في معمول معين ، ككونه متصلاً مثلاً ،  
أو مفرداً أو جمعاً ، ومن حيث

وع العمل ، كالرفع أو النصب ، وقد جرى الاستعمال واستمر  
بخلاف ذلك ، ثم نرى العرب عادوا إلى ذلك الأصل في بعض  
المواضع ، ونحو ذلك من الأمور التي بينها هذا البحث .  
وهذا المعنى نجده جلياً لدى كثير ممن نصوا على مسائل الأصول

المرفوضة ، كما يوضحه المثالان الآتيان :

قال ابن يعيش : " ولو سميت بمثل " رُدَّ " و " شُدَّ " و " قِيلَ " و " بيع " لانصرف ؛ لأن هذا الإعلال لازم ، لرفض أصله ، وهو : عدم استعماله ، فصار كأنه لا أصل له غير البناء الذي هو عليه ، والتحق رُدَّ وشُدَّ بجِبَّ ودُرَّ ، وقِيلَ وبيِعَ بفَيْلٍ وديك (١) .

وقال ابن مالك : " من عادة العرب في ما بعض له أصل متروك - وقد استمر الاستعمال بخلافه - أن ينبهوا على ذلك الأصل لئلا يجهل ؛ فمن ذلك جعل بعض العرب خبر " كاد " و " عسى " مفرداً منصوباً ، كقول الشاعر - في أصح الروايتين - :

فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كَدْتُ أَبَا (٢) وكم مثلها فارقتها وهي تَصْفِرُ

فبقوله : " ماكدت آيبا " عُلِمَ أن أصل (٣) : كادوا يكونون كادوا كائنين ، كما عُلِمَ بـ " القَوَدَ " و " استَحَوَدَ " أن أصل : " قال " و " استعادَ " قَوْلَ ، واستَعَوَدَ .

ومثال جعل خبر " عسى " مفرداً منصوباً قول العرب : " عسى العُويرُ أبُوسا " (٤) وقال الراجز (٥) :

أَكثَرْتُ فِي الْعَدْلِ مُلْحًا دَائِمًا لَا تُلْحَنِي إِنْ عَسَيْتُ صَائِمًا (٦) .

ب - أسباب دراسة الموضوع :

لقد لفتت نظري هذه الظاهرة الجديرة بالاهتمام ، فعقدت العزم على الشروع في دراستها ، وذلك لما تبين لي أن هناك أسباباً تدعو إلى تتبعها ودراستها ، وهذه الأسباب :

١ - أن لهذا الموضوع صلة قوية بقضية مهمة وهي : بيان الأصل الذي كان عليه كثير من الأنماط النحوية ، كبيان أصل بنية بعض الألفاظ ، وبيان نوع عمل بعض العوامل ، وبيان حقيقة بعض العوامل وبعض حالاتها من حيث الذكر والحذف مثلا ،

(١) شرح المفصل ٦٠/١ .

(٢) ستأتي الحديث عنه في المسألة رقم ٩ .

(٣) سورة الجن من الآية ١٩ .

(٤) ستأتي الحديث عنه في المسألة رقم ٩ .

(٥) ستأتي الحديث عنه في المسألة رقم ٩ .

(٦) شرح التسهيل ٣٩٣/١ .

- وبيان حالة بعض المعمولات من حيث خصوصية المعمول ، أو بعض أحواله كالأفراد والتثنية والجمع ، ونحو ذلك ، على ما سيتبين في هذا البحث .
- ٢- أنه يلقي الضوء على قضية مهمة وهي : قضية إعادة صياغة التركيب ، بحيث تتبين أجزاءه الرئيسية من عامل ومعمول ، ونوع العامل ، والعمل ، وبعض الأحكام المتعلقة بها ، ونحو ذلك .
- ٣- لما في دراسته من بيان الراجح في كثير من المسائل التي فيها خلاف ؛ فيكون في الاعتداد بالأصول المرفوضة أساساً ومعياراً لبيان الراجح من المرجوح ، كما سيتبين في ثنايا هذا البحث .
- ٤- أنني لم أر من اعتنى بهذا الموضوع عناية مستقلة إلا ما كان من ابن جني ، والسيوطي - كما سأشير إلى هذا بعد قليل - ولاشك أن عملهما جيد ، لكنه بحاجة إلى جمع وبسط ونقاش ، حتى يظهر الموضوع بالصورة الملائمة ، ولعلي قد وفقت في ذلك في هذا البحث .

### ج - الدراسات السابقة في الموضوع :

لعل أول من تحدث عن هذا الموضوع بصورة خاصة ابن جني ، فقد عقد له باباً في كتابه " الخصائص " سماه : " باب فيما يراجع من الأصول مما لا يراجع " قال : " اعلم أن الأصول المنصرف عنها إلى الفروع على ضربين : أحدهما : ما إذا احتجج إليه جاز أن يراجع ، والآخر : ما لا تمكن مراجعته ، لأن العرب انصرفت عنه فلم تستعمله .

الأول منهما : الصرف الذي يفارق الاسم لمشابهته الفعل من وجهين ، فمتى احتجت إلى صرفه جاز أن تراجع فتصرفه <sup>(١)</sup> ، ... ، وهو باب واسع .

ومنه إجراء المعتل مجرى الصحيح ، ... ، ومنه إظهار التضعيف ، كَلَحَّتْ عَيْنُهُ ، وَضَبَّ بِلَدِّهِ ، وَأَلَّلَ السَّقَاءُ <sup>(٢)</sup> " <sup>(١)</sup> .

(١) سيأتي الحديث عن مثال لهذا مفصلاً في المسألة رقم ١٧ .

(٢) سيأتي تفسير هذه الألفاظ في المسألة رقم ١٧ .

" الثاني منهما : وهو ما لا يراجع من الأصول عند الضرورة ، وذلك كالثلاثي المعتل العين ، نحو : قام وباع وخاف وهاب وطال ، فهذا مما لا يراجع أصله أبداً ، ألا ترى أنه لم يأت عنهم في نثر ولا نظم شيء منه مصححاً ، نحو : قَوْمَ ، ولا بَيْعَ ، ولا خَوْفَ ، ولا طَوْلَ ، وكذلك مضارعه ، ....

فأما ما حكاه بعض الكوفيين من قولهم : هَيُّوْ الرجلُ - من الهيئة - فوجهه أنه خرج مخرج المبالغة ، فلحق بباب قولهم : قَضُوْ الرجلُ ، إذا جاد قضاؤه ، ورَمُوْ الرجلُ ، إذا جاد رميه " (١).

" ومما لا يراجع من الأصول : باب " افتعل " إذا كانت فاؤه صاداً أو ضاداً أو طاءً أو ظاءً ، فإن تاءه تبدل طاءً نحو : اصطبر ، واضطرب ، واطرد ، واضطم .

وكذلك إن كانت فاؤه دالاً أو ذالاً أو زايماً ، فإن تاءه تبدل دالاً ، وذلك نحو قولك : ادلج ، وادكر ، وازدان ، فلا يجوز خروج هذه التاء عن أصلها ، ولم يأت ذلك في نثر ولا نظم .

فأما ما حكاه خلف - فيما أخبرنا به أبو علي - من قول بعضهم : التقطت النوى واشتقطته واضتقطته ، فقد يجوز أن تكون الضاد بدلا من الشين في : اشتقطته . نعم ، ويجوز أن تكون بدلا من اللام في التقطته ، فيترك إبدال التاء طاءً من الضاد ، ليكون ذلك إيذاناً بأنها بدل من اللام أو الشين ، فتصح التاء مع الضاد ، كما صحت مع الضاد بدل منه " (٢).

" ومن ذلك امتناعهم من تصحيح الواو الساكنة بعد الكسرة ، ومن تصحيح الياء الساكنة بعد الضمة ، .... " (٣).

ثم قال : " فهذا طرف من القول على ما يراجع من الأصول للضرورة مما يرفض فلا يراجع ، فاعرفه وتنبه على أمثاله ، فإنها

(١) الخصائص ٣٤٧/٢ - ٣٤٨ .

(٢) الخصائص ٣٤٨/٢ .

(٣) الخصائص ٣٤٩/٢ .

(٤) الخصائص ٣٥٠/٢ .

كثيرة" (١).

وهكذا رأينا ابن جني لم يمثل إلا بمثل نحوي واحد ، وهو ما لا ينصرف وباقي الأمثلة صرفية ، وهي مع ذلك صالحة لبيان المراد في هذا الموضوع .

ثم إن ما أوردته واكتفيت به من كلام ابن جني لعله كاف في بيان أمثلة الأصول المرفوضة في الجانب الصرفي .

وممن تناول هذا الموضوع : السيوطي في كتابه " الأشباه والنظائر " حيث تحدث عنه في أول فن من فنون كتابه المذكور ، وهو : " فن القواعد والأصول العامة " (٢).

فقد خصص الحديث في الموطن (١٨) للأصول المرفوضة

(٣) حيث ذكر خمس مسائل - نقلا عن بعض النحويين - هي :

١ - حذف جملة الاسقرار التي يتعلّق بعاملها الظرف (٤).

٢ - حذف خبر المبتدأ الواقع بعد لولا .

٣ - حذف كان مع معموليها .

٤ - حكم الإخبار عن " سبحان الله " وهي مسألة افتراضية ، لذا لم أتعرض لها في هذا البحث .

٥ - عدم استعمال مصدر " عسى " وهذا كالذي قبله .

ثم تحدث عن الموضوع مرة أخرى في الموطن (١٠٤) تحت عنوان : مراجعة الأصول (٥) وقد نقل فيه كلام ابن جني السابق بتصريف واختصار .

والسيوطي في هذين الموطنين - وخاصة الأول - قد درج على نقل كلام النحويين ؛ منسوبا إلى قائله من دون مناقشة له ، كما هو الحال في كثير مما يورد في هذا الكتاب وفي بعض كتبه الأخرى ؛ لذا كانت الحاجة ماسة إلى تناول هذا الموضوع من جديد ، بصورة لعلها تكشف النقاب عن كثير من جوانبه ، ولعل هذا البحث قد لبي هذا الغرض .

(١) الخصائص ٣٥٢/٢ .

(٢) الأشباه والنظائر ١٣/١ .

(٣) الأشباه والنظائر ١٥٣/١ - ١٥٤ .

(٤) وكذا ذكره في ١/٥٠٧ ، و ٥٧٣ ، و ٨/٣ .

(٥) انظر : الأشباه والنظائر ١/٥٩٧ - ٦٠٤ .

## د - منهجي في دراسة الموضوع :

لقد سرت في دراستي لهذا الموضوع على النحو الآتي :

- ١- جعلت معتمدي في مسائل الأصول المرفوضة نصّ النحويين على هذه المسائل ، فعملت على تتبع ما نصوا عليه وجمعه ، ثم دراسته فوجدته قد بلغ إحدى وعشرين مسألة .
- ٢- عملت على ذكر ما نص عليه النحوي أو النحويون في مسألة الأصل المرفوض ، مع ذكر الأقوال الأخرى في المسألة ، إضافة إلى بيان دليل كل فريق وحجته وتعليقه إن وجد ، ثم عملت على دراستها ، ومناقشتها ، ثم حاولت بيان الراجح منها على حسب ما ظهر لي .
- ٣- رتبت المسائل حسب ترتيب ابن مالك المشهور في ألفيته ، وأما ما كان منها متداخلا بين بابين فقد أحقته بالباب الذي صلته به أقوى .
- ٤- عملت على إيراد الشواهد النحوية لما لم يذكره شاهد ، من القرآن الكريم ، ومن الحديث الشريف ، ومن أقوال العرب قدر المستطاع .
- ٥- عملت على تخريج هذه الشواهد من أهم مصادر ها بإيجاز

## هـ- العبارات التي أطلقها النحويون على هذه الظاهرة :

أطلق النحويون على هذه الظاهرة عدة عبارات وألفاظ متقاربة ،

وهي :

- ١- قولهم : الأصول المرفوضة ، فيقولون - مثلا - هذا من مراجعة الأصول المرفوضة ، أو مما رفض النطق به ، ونحو هذا <sup>(١)</sup> وهذه العبارة هي أكثر ما أطلقوه ، لذلك آثرت

(١) انظر : شرح المقدمه الجزوليه الكبير ٩٧١/٣ ، وابن يعيش ٩٠/١ ، ١٠٧ ، ٢٥/٢ ، ٥٤/٤ ، ٢٣/٦ ، ١٦/٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٧٠/١ ، والمغني ٤٤٦/٢ ، والهمع ١٤٥/١ ، والأشباه والنظائر ١٥٣/١ ، ٥٠٧ ، ٥٧٣ ، ٨/٣ ، وشرح الحدود للفاكهي ص ١٠٤ .

- اختيارها على غيرها لتكون عنواناً لهذا البحث .
- ٢- قولهم : الأصول المتروكة ، أو الأصل المتروك ، أو ترك الأصل ، ونحو هذا <sup>(١)</sup> .
  - ٣- قولهم : الأصل المهجور ، ونحوه <sup>(٢)</sup> .
  - ٤- قولهم : مما يرفض فلا يراجع <sup>(٣)</sup> .
  - ٥- قولهم : العمل على القياس المرفوض <sup>(٤)</sup> .
  - ٦- قولهم : مراجعة الأصول <sup>(٥)</sup> .
  - ٧- قولهم : الرد إلى الأصل <sup>(٦)</sup> .
  - ٨- قولهم : مراعاة الأصل <sup>(٧)</sup> .
  - ٩- قولهم : الرجوع للقياس <sup>(٨)</sup> .
  - ١٠- قولهم : تنبيه على الأصل لئلا يجهل <sup>(٩)</sup> .
  - ١١- قولهم : إظهار العامل شريعة منسوخة <sup>(١٠)</sup> .
  - ١٢- قولهم : إظهار العامل صار نسيا منسيا <sup>(١١)</sup> .
  - ١٣- قولهم : الأصول المنصرف عنها إلى الفروع <sup>(١٢)</sup> .
  - ١٤- قولهم : ما لا يمكن مراجعته لأن العرب انصرفت عنه فلم تستعمله <sup>(١٣)</sup> .

### و- إحصاء لمسائل الأصول المرفوضة :

- (١) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٦٨/١ ، ١٣٩ ، ١٥٢ ، ٢٥٥ ، ٣٩٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٤٦٣/٣ ، وشرح العمدة ٨٦٠/٢ - ٨٦١ ، وشواهد التوضيح ص ٧٩ ، والتذليل ٢٦٣/١ ، وشفاء العليل ٨٩٧/٢ ، والتصريح ٢٢١/٢ ، والأشباه والنظائر ١٤٠/١ .
- (٢) انظر : ابن يعيش ٩٥/١ ، والأشباه والنظائر ١٥٣/١ .
- (٣) انظر : الخصائص ٣٥٢/٢ .
- (٤) انظر : المفصل ص ٢٦٧ ، وابن يعيش ١٦/٦ .
- (٥) انظر : الأمالي الشجرية ١٣/١ ، والدرر ٢٧٣/١ .
- (٦) انظر : الإنصاف ٨٥/٢ .
- (٧) انظر : الإنصاف ٨٦/٢ .
- (٨) انظر : المفصل ص ٢٦٨ .
- (٩) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٣/١ ، والتذليل ٣٤٣/٤ ، والهمع ٤١٩/١ .
- (١٠) انظر : الأشباه والنظائر ٥٠٧/١ .
- (١١) انظر : الهمع ٣٢٢/١ .
- (١٢) انظر : الخصائص ٣٤٧/٢ ، والأشباه والنظائر ٥٩٧/١ .
- (١٣) انظر : الخصائص ٣٤٧/٢ ، والأشباه والنظائر ٥٩٧/١ .

بلغت المسائل التي تمكنت من جمعها إحدى وعشرين مسألة ؛ قد نص فيها بعض النحويين أو كثير منهم على أن تلك المسائل من الأصول المرفوضة.

وبعد دراستي لتلك المسائل وعرض الأقوال الأخرى فيها ، والنظر في دليل كل فريق وحجته ، ظهر لي أن الحكم على كل مسألة بأنها من الأصول المرفوضة ليس كذلك ، بل تبين لي أن بعضها من مراجعة الأصول ، و بعضها ليست من مسائل الأصول المرفوضة ، بل الراجح فيها وجه آخر . وبعض تلك المسائل قد اتفق النحويون على الحكم فيها ، كوجوب حذف ناصب المنصوب على الإغراء والتحذير ، في حال التكرير والعطف ، ولكن بعض النحويين نص على أن العامل لزم حذفه حتى صار أصلاً مرفوضاً لا يصح إظهاره ؛ فمثل هذا أوردته كما هو ، لأن الحكم عليه بأنه من الأصول المرفوضة أمر مقبول ، لعدم وجود ما يمنع منه .

هذه المسائل كما ذكرت بلغت إحدى وعشرين مسألة ، والذي ترجح لدي فيها ما يأتي :

أ - ست عشرة مسألة الراجح فيها القول بالأصل المرفوض .

ب - خمس مسائل الراجح فيها القول بغير الأصل المرفوض .

ز - بين الأصول المرفوضة والضرورة الشعرية :

للنحويين في المراد بالضرورة الشعرية رأيان :

أولهما : رأي جمهور النحويين ، وهو أن المراد بالضرورة الشعرية ما يبيح العرب وقوعه في الشعر دون النثر ، مما يكون فيه مخالفة لقاعدة نحوية أو صرفية<sup>(١)</sup>.

والآخر : رأي ابن مالك ، وهو أن المراد بالضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة ، أما ما يمكن أن يحل غيره محله مع سلامة النظم والمعنى فليس بضرورة<sup>(٢)</sup>.

والصواب مذهب الجمهور ، لأن قول ابن مالك يؤدي إلى عدم وجود ضرورة أصلاً ، وذلك أنه ما من ضرورة إلا ويمكن أن

(١) انظر : انظر : الكتاب ٢٦/١ ، وضرورة الشعر لابن عصفور ص ٣٣ - ٣٤ ، والارتشاف ٢٣٧٧/٥ ، والخزانة ٣٣/١ - ٣٤ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ١٥٤/١ ، ٢٠١ - ٢٠٣ ، ٣٩٩/٣ .

يعوض من لفظها غيرها<sup>(١)</sup>.

وأما فيما يتصل بالعلاقة بين الضرورة والأصول المرفوضة ؛ فإنها تظهر من خلال تناول النحويين لهذين الأمرين ، لذا فقد وجدت موقفين من هذه القضية :

الأول : نص كثير من النحويين على أن مراجعة الأصول المرفوضة إنما هو لأجل الضرورة الشعرية ، وإليك بعض الأمثلة ، قال المبرد : " ولو أراد مرید في التثنية ما يريد في الجمع لجاز ذلك في الشعر [ الضرورة ] لأنه كان الأصل ، لأن التثنية جمع " <sup>(٢)</sup> . وقال أيضا : " واعلم أن الشاعر إذا اضطر [ إلى ] صرف ما لا ينصرف جاز له ذلك ، لأنه إنما يرد الأسماء إلى أصولها .

وإن اضطر إلى ترك صرف ما ينصرف لم يجز له ذلك ، وذلك لأن الضرورة لا تجوز للحن ، وإنما يجوز فيها أن ترد الشيء إلى ما كان عليه قبل دخول العلة " <sup>(٣)</sup> .

وقال ابن يعيش : " لأن الشعراء يفسح لهم في مراجعة الأصول المرفوضة " <sup>(٤)</sup> . وقال أيضا : " ودخول " أن " بعد " كي " إذا كانت حرف جر ضرورة ، وللشاعر مراجعة الأصول المرفوضة " <sup>(٥)</sup> .

والآخر : لابن مالك ، فقد جعل القول بالضرورة في مقابل القول بالأصل المرفوض ، حيث قال عند حديثه عن وقوع الضمير المتصل بعد " إلا " في قول الشاعر :

وما علينا إذا ما كنت جارتنا ألا يجاورنا إلاك ديار<sup>(٦)</sup>

" والأكثر على أن الاتصال لم يستبح إلا للضرورة ، لأن حق الضمير الواقع بعد " إلا " الانفصال ، اعتباراً بأن " إلا " غير عاملة . ومن حكم على " إلا " بأنها عاملة لم يعد هذا من الضرورات ، بل

(١) انظر : الخزانة ٣٣/١ - ٣٤ .

(٢) المقتضب ١٥٦/٢ .

(٣) المقتضب ٣٥٤/٣ .

(٤) شرح المفصل ٢٣/٣ .

(٥) شرح المفصل ١٦/٩ .

(٦) سيأتي الحديث عنه في المسألة ١١ .

جعله من مراجعة لأصل متروك " (١) .  
والذي يظهر لي أن القول بمراجعة الأصول المرفوضة ، إذا أمكن  
الحمل عليها أولى من القول بالضرورة والحمل عليها ، لأن  
الضرورة في الغالب خروج على القاعدة النحوية وخرم لها .  
أما الحكم بمراجعة الأصول المرفوضة فإنه رجوع لأصل القاعدة ،  
وإن كان الاستعمال قد جرى واستمر بخلاف الأصل ، فيكون في هذا  
تقليل من الأحكام القاضية بالخروج عن القاعدة ، المتمثلة في  
الاستثناءات الكثيرة لأجل الضرورات الشرعية ، أو الشذوذ في النثر .  
مسائل الأصول المرفوضة :

### ١ - المثني :

تفاوتت عبارات النحويين في بيان حد المثني ، ما بين مختصر  
ومطيل ، ولعل أقرب ما قيل في حده :  
هو ما دل على اثنين بزيادة في آخره ، صالح للتجريد عنها ،  
وصالح لعطف مثله عليه (٢) .  
وهذه الزيادة هي : الألف رفعاً ، والياء المفتوح ما قبلها نصباً وجرأً  
، وبعدها نون مكسورة ، للفرق بينها وبين نون الجمع ، وتحذف عند  
الإضافة .  
هذه لغة عامة العرب .

ومن العرب من يلزم المثني الألف رفعاً ونصباً وجرأً (٣) وعلى هذا  
خُرج قوله تعالى (٤) : ﴿ إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ يُهَوِّوْنَ عَلَى الصَّلَاةِ  
وَالسَّلَامِ (٥) : " لا وتران في ليلة " .  
والذي يعيننا هنا أن التثنية - كما قرر النحويون - أصلها العطف ،

(١) شرح التسهيل ١٥٢/١ .

(٢) انظر : شرح الحدود للفاكهي ص ١٠٨ ، والهمع ١٣٤/١ .

(٣) وهي لغة نسبت لبني الحارث بن كعب ، وزبيد ، وخثعم ، وهمدان ، وكنانة ، وبني العنبر ،  
وبني الجهيم ، وبطون من ربيعة ، وبكر بن وائل . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٦٢/١ - ٦٣ ،  
والتذليل ٢٤٨/١ ، والهمع ١٣٤/١ - ١٣٥ .

(٤) سورة طه من الآية ٦٣ . وهي قراءة نافع وابن عامر وحزمة وعاصم في رواية أبي بكر ، انظر  
انظر : معاني القرآن للفراء ١٨٤/٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٦٢٩/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس  
٤٥/٣ ، والسبعة ص ٤١٩ .

(٥) أخرجه أحمد في المسند ٢٨/٤ ، والترمذي في الوتر باب ١٣ ، ٣٣٣/٢ ، والنسائي في  
قيام الليل باب ٢٩ ، ٢٢٩ / ٣ .

تقول مثلاً : جاء الزيدان ، فأصله : جاء زيد وزيد . هذا هو الأصل . ولكنهم عدلوا عن ذلك كراهية التطويل ، وإرادة للاختصار ، فحذفوا العاطف والمعطوف وأقاموا حرف التثنية مقامهما اختصاراً . وبناء على هذا فإنه لا يجوز الرجوع إلى هذا الأصل ، لأنه أصل مرفوض متروك ، إلا في بعض المواضع ومنها (١) :

١ - للضرورة الشعرية ، كقول الراجز :

لَيْثٌ وَلَيْثٌ فِي مَحَلِّ ضَنْكَ كِلَاهِمَا ذُو أَنْفٍ وَمَحَكٍ (٢)

٢ - ذهب ابن مالك (٣) إلى أنه يُسوِّغه في الاختيار - غير الشعر - فصلُّ ظاهر أو مقدر ، فالظاهر نحو : مررت بزيد الكريم وزيد البخيل ، ولو تثنيت وأخرت الصفتين مفرقتين جاز ذلك .

والمقدر كقول الحجاج بن يوسف ت (٩٥) هـ وقد نُعي له ابنه وأخوه : سبحان الله - ويروى إنا لله - محمد ومحمد في يوم واحد . أي : محمد ابني ومحمد أخي . وهما اللذان قصدهما الفرزدق ت (١١٤) بقوله :

إِنَّ الرَّزِيَّةَ لَا رَزِيَّةَ مِثْلَهَا فَقْدَانُ مِثْلَ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدٍ (٤)

وقد اعترض عليه بأن تمثيله للفصل المقدر بقول الحجاج بقول الفرزدق ليس من العدول عن التثنية إلى العطف لأجل الفصل المقدر ، وإنما ذلك لسبب آخر ، وهو أنه قد فات شرط من شروط التثنية وهو أن يكون الاسم المراد تثنيته نكرة ، لأن العلم لا يثنى حتى ينكر ، فلما

(١) انظر : الأمالي الشجرية ١٣/١ - ١٥ ، وأسرار العربية ص ٦٣ ، والمقرب ص ٤٣٦ وشرح التسهيل لابن مالك ٦٨/١ - ٦٩ ، والتذييل ٢٦٣/١ - ٢٦٦ ، وشرح الحدود للفاكهي ص ١٠٤ ، والهمع ١٤٥/١ .

(٢) وهو واثلة بن الأسقع رضي الله عنه ، أو لجحدر بن مالك . ضنك : ضيق . أنف : استنكاف . المحك : الشدة واللجاج . انظر : الأمالي الشجرية ٤٨٦/١ - ٤٨٧ ، وأسرار العربية ص ٦٤ ، وضرائر الشعر ص ٢٥٧ ، والمقرب ، والتذييل ٢٦١/١ ، والهمع ١٤٥/١ ، والخزانة ٤٦١/٧ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ٦٩/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٧٠/١ - ٧١ .

(٤) من الكامل . انظر : الديوان ١٩٠/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٧٠/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٦٩/١ ، والتذييل ٢٢٦/١ ، ٢٦٤ ، ٢٦٦ ، وتعليق الفرائد ٢١٢/١ ، والدرر ٤٠٩/٢ .

بقي هذان الاسمان على علميتهما ولم ينكرا لم تجز التنثية<sup>(١)</sup>.  
 وذهب محمد بن هشام الفهري المروي ت (٦١٩ هـ) إلى أن  
 العدول إلى العطف في بيت الفرزدق إنما هو للضرورة الشعرية<sup>(٢)</sup>.  
 ٣ - إرادة التكثر اللفظي<sup>(٣)</sup> كقول الشاعر :  
 تَخْدِي بنا نُجْبُ أفنى عرائكها خَمْسٌ وخَمْسٌ وتَأْوِيبٌ وتَأْوِيبٌ<sup>(٤)</sup>

وأجاز الدماميني ت (٨٢٧ هـ) أن يكون الفك في بيت الفرزدق من  
 إرادة التكثر ، لأن المقام مقام تعظيم للمصاب وتفخيم لشأنه ، فعلى  
 هذا يكون العطف أليق به<sup>(٥)</sup>.

فتبين بعد هذا أن في القول والبيت أربعة أقوال :  
 الأول : أن هذا ضرورة شعرية - في البيت - كالبيت الذي قبله .  
 والثاني : ما ذهب إليه كثير من النحويين وهو أن امتناع التنثية لأن  
 الاسمين باقيان على علميتهما .  
 والثالث : قول ابن مالك وهو إنه عدل عن التنثية للفصل المقدر .  
 والرابع : قول الدماميني إنه لإرادة التكثر .

والذي يظهر لي أن الراجح أن العدول عن التنثية في قول الحجاج  
 وبيت الفرزدق ؛ ليس لأجل الفصل المقدر ، ولا لأجل فقد شرط  
 التكثر ، وإنما هو لأجل إرادة التكثر اللفظي - كما قال الدماميني - لأن  
 المقام مقام تعظيم وتفخيم للمصاب ، ولا شك أن العطف يفى بذلك أكثر  
 من التنثية ، لأن الزيادة في المبنى زيادة في المعنى ، كما هو مقرر

(١) انظر : المقرب ص ٤٣٧ ، شرح الجمل لابن عصفور / ١ - ٧٠ - ٧١ ، والتذييل / ١ - ٢٦٥

(٢) انظر : التذييل / ١ - ٢٦٥ - ٢٦٦ .

(٣) انظر : الأمالي الشجرية ١٣/١ - ١٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٦٨/١ ، والتذييل  
 / ١ - ٢٥٠ - ٢٥١ ، وتعليق الفرائد / ١ - ٢١١ - ٢١ ، والهمع / ١ - ١٣٥ ، والدرر / ٢ - ٤١٠ .

(٤) من البسيط ، وقائله : جرير . تخدي : تسرع . العرائك : جمع عريكة ، وعريكة السنام :  
 بقيته . الخمس : من أظماء الإبل ، وهو : أن ترعى ثلاثة أيام وترد للشرب اليوم الرابع .  
 التأويب : الرجوع ، والمراد : سير النهار كله إلى الليل . انظر : الديوان ص ٣٥٠ ،  
 والتذييل / ١ - ٢٥٠ - ٢٥١ ، وتعليق الفرائد / ١ - ٢١٠ ، والهمع / ١ - ١٣٥ ، والدرر / ١ - ٤٠

(٥) انظر : تعليق الفرائد / ١ - ٢١٣ ، والدرر / ١ - ٤١٠ .

عند اللغويين والنحويين .

وعلى هذا فلا يكون الفك هنا من مراجعة الأصول المرفوضة .

٢ - الجمع :

تعريفه :

" هو الاسم الموضوع للأحاد المجتمعة حالة كونه دالاً عليها مثل

دلالة تكرار الواحد منها بالعطف " (١)

و سواء أكان للجمع من لفظه واحد مستعمل مثل : الزيدون ، فهو جمع مذكر سالم واحده زيد ، ومثل : رجال ، فهو جمع تكسير واحده رجل ، ومثل : مسلمات ، فهو جمع مؤنث سالم واحده مسلمة . أم لم يكن له واحد من لفظه مستعمل (٢) نحو : عبايد : وهي الفرق من الناس والخيل الذاهبون في كل وجهة (٣) وأباييل : وهي الجماعات المتفرقة (٤)

والذي يهمنا هنا أيضاً أن العطف أصل الجمع كما كان أصلاً للمثنى ، ولكن لا يغني العطف أيضاً عن الجمع كما لا يغني عن المثنى ، وأيضاً فإن استعمال العطف في موضع الجمع لا سبيل إليه غالباً ، لأنه أشق من استعماله في موضع التثنية بأضعاف كثيرة ، ولأنه ليس محدوداً غالباً فتذكر أحاده معطوفاً بعضها على بعض ، كما فعل بالمثنى .

ولكن لو كان الجمع مدلولاً عليه ببعض ألفاظ العدد جاز استعمال العطف في موضعه (٥) كقول الشاعر :

ولقد شربت ثمانيا وثمانيا وثمان عشرةً واثنين وأربعا (٦)

وعلى هذا فلا يصح العدول عنه إلى العطف ، لأن ذلك من مراجعة الأصول المتروكة (٧) إلا في الضرورة الشعرية (١) كقول

(١) شرح الحدود للفاكهي ص ١١٠ .

(٢) انظر شرح الحدود للفاكهي ص ١١٠ .

(٣) انظر : اللسان ٢٧٦/٣ .

(٤) انظر : اللسان ٦/١١ .

(٥) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٦٨/١ - ٦٩ ، والتذييل ٢٦٢/١ - ٢٦٣ .

(٦) من الكامل ، نسب للأعشى ، وليس في ديوانه . انظر : درة الغواص ص ١٠٣ ، والمقرب ص

٣٨٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٦٩/١ ، واللسان ثمن ١٣/٨١ ، والتذييل ٢٦٣/١ .

(٧) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٦٨/١ - ٦٩ ، والتذييل ٢٦٢/١ - ١٦٣ .

الراجز :

كَأَنَّ حَيْثُ يَلْتَقِي مِنْهُ الْمُحَلُّ مِنْ جَانِبِيهِ وَعِلَانٌ وَوَعْلٌ (٢)  
وظاهر كلام ابن مالك أنه يصح العدول إلى العطف لإرادة التكرير ، أو لوجود الفصل الظاهر أو المقدر ، ولكنه لم يمثل لذلك (٣) وكذا أبو حيان (٤) .

قال أبو حيان : " والمراجعة إلى العطف في التثنية والجمع من مراجعة الأصول المتروكة " (٥) .

### ٣- نون الوقاية :

تعريفها :

هي نون تلحق قبل ياء المتكلم - سواء أكانت هذه الياء مفتوحة أم ساكنة أم محذوفة - وذلك عند اتصالها بالفعل مضارعاً أو ماضياً أو أمراً ، متصرفاً أو جامداً أو باسم الفعل نحو : عليكني ورويدني ، أو إن وأخواتها ، أو بقدر أو بجل ، بمعنى : حسب ، أو لدن ، أو نحو ذلك . ويكون لحاقها واجباً أو غالباً أو نادراً لما تقدم ، على تفصيل مذكور في كتب النحو ليس هذا مقام تفصيله .

إلا أنه وقع خلاف عند اتصالها باسم الفاعل المضاف إلى ياء المتكلم - وكذا الكاف والهاء - ويعود الاختلاف في لحاق النون لاسم الفاعل إلى اختلافهم في محل هذا الضمير من الإعراب ، على قولين : الأول : ذهب الأخفش وهشام بن معاوية إلى أنه في موضع نصب دائماً ، إلا أن يكون اسم الفاعل بمعنى المضي ، وليس فيه " أل " . والثاني : ذهبت طائفة إلى أنه في موضع خفض إذا لم يقترن اسم الفاعل بـ " أل " وفي موضع نصب إن كان مقترناً بها ، أو كان مجموعاً جمع تكسير أو مفرداً وأجازوا فيه أن يكون في موضع

(١) انظر : التذييل ١/ ٢٦٢ .

(٢) وهو ابن ميادة ، انظر : الديوان ص ٢١٨ ، وتأويل مشكل القرآن ص ٢٠١ ، وضرائر الشعر ص ٢٥٨ . المُحَلُّ : جمع محال ، والمحال جمع محالة ، وهي الفقرة في فقار البعير . شبه ضلوعه في اشتباكها بقرون الأوعال . قال ابن قتيبة ص ٢٠٢ : " أراد : وعلين من كل جانب ، فلم يمكنه فقال : ووعل " .

(٣) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٦٨ - ٦٩ ، والتذييل ١/ ٢٦٤ .

(٤) انظر : التذييل ١/ ٢٦٤ .

(٥) التذييل ١/ ٢٦٣ .

نصب أو خفض إذا كان اسم الفاعل مثنى أو مجموعاً جمعاً سالماً ، فيكون في موضع نصب على تقدير حذف النون للطول ، وفي موضع خفض مع تقدير حذفها للإضافة<sup>(١)</sup> .

والذي يظهر أن هذا الراجح من المذهبين ، لأن فيه إجراء للضمير مجرى الظاهر ، لأن الضمائر نائبة عن الظاهر ، وإذا حذف التنوين أو النون من الوصف كان الظاهر مخفوضاً بالوصف ، وكذلك نائبه وهو الضمير<sup>(٢)</sup> .

هذا وقد جاء اسم الفاعل متصلاً بياء المتكلم وقد دخلت النون قبلها ، نحو قول الشاعر :

وما أدري وظني كل ظنٍّ      أمسلمني إلى قومي شراح<sup>(٣)</sup>  
وكقوله :

وليس بمُعيني وفي الناس مُمتعٌ      صديقٌ إذا أعيأ عليَّ صديقٌ<sup>(٤)</sup>

وكقوله :

وليس الموافيني ليرفد خائباً      فإن له أضعاف ما كان أملاً<sup>(٥)</sup>  
وقد اختلف في هذه النون على قولين :

أحدهما : ذهب طائفة من النحويين إلى أن هذه النون هي نون التنوين لا نون الوقاية ، ثم اختلفوا أيضاً : أختص ذلك بالشعر أم يقع في النثر ؟

فذهب هشام إلى جواز ذكر هذه النون نحو : هذا ضاربُك ، وهذا

(١) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١٠/٢ - ١١ ، والبسيط في شرح الجمل ص ١٠٤٧ - ١٠٥٠ .

(٢) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١١/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٨٣/٣ ، و هشام بن معاوية ص ٢٥٩ .

(٣) من الوافر ، وقائله : يزيد بن مخرم الحارثي ، شاعر جاهلي مكثر . شراح : شراحيل ، اسم رجل . انظر : معاني القرآن للفراء ٣٨٦/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤٢٢/٣ ، المؤلف والمختلف ص ٤٩٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٣٨/١ ، والتذليل ١٨٧/ ٢ ، والرصف ص ٤٢٥ ، وشرح أبيات المغني ٥٦/٦ ، والدرر ١١٠/١ .

(٤) من الطويل ، وقائله غير معروف . انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١٢/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٣٨/١ ، والتذليل ١٨٨/٢ .

(٥) من الطويل ، وقائله غير معروف . وشرح التسهيل لابن مالك ١٣٨/١ ، والتذليل ١٨٧/ ٢ ، وشرح أبيات المغني ٥٨/٦ ، والدرر ١١١/١ .

ضارِبِي ، بإثبات النون مع الضمير المتصل ، مستدلاً بالبيت الأول<sup>(١)</sup>

وذهب سيبويه<sup>(٢)</sup> وابن عصفور<sup>(٣)</sup> إلى أن إثبات هذه النون التي هي التثنية نظير إثبات نون التثنية والجمع مع الضمير في الضرورة الشعرية<sup>(٤)</sup> واستشهدا على إثبات ذلك بقول الشاعر :  
هم القائلون الخير والأمرونه إذا ما خشوا من مُحدثِ الأمر  
مُعظماً<sup>(٥)</sup>

وبقوله :

ولم يَرْتَفِقْ والناسُ مُحْتَضِرُونَهُ جميعاً وأيدي الْمُعْتَقِينَ رَوَاهُ<sup>(٦)</sup>

والآخر : ذهب ابن مالك<sup>(٧)</sup> وبعض النحويين إلى أنها نون الوقاية لا نون التثنية حملاً على الفعل بطريق التشبيه<sup>(٨)</sup> .  
قال ابن مالك<sup>(٩)</sup> : " فمقتضى الدليل مصاحبة النون ( الوقاية ) للياء ( المتكلم ) مع الأسماء المعربة لتقيها خفي الإعراب ، فلما منعوها ذلك كان كأصل متروك ، فنبهوا عليه في بعض أسماء الفاعلين كما مضى من : أمسلمني ، ومعيني ، والموافيني . ومن ذلك قراءة بعض القراء

- (١) انظر : التذييل ١٨٩/٢ ، والارتشاف ٩٢٥/٢ ، وتعليق الفرائد ٦٤/١ ، والهمع ٢١٧/١ ، و هشام ابن معاوية ص ٢٦٠ .  
(٢) انظر : الكتاب ١٨٧/١ - ١٨٨ .  
(٣) انظر : المقرب ص ١٨٩ ، شرح الجمل ١٢/٢ .  
(٤) انظر : شرح الجمل ١١/٢ - ١٢ ، والتذييل ١٨٨/٢ - ١٨٩ .  
(٥) من الطويل ، وقائله غير معروف . المعظم : الأمر الذي يعظم دفعه . انظر : الكتاب ١٨٨/١ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٨٦/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤٢٢/٣ ، وابن يعيش ١٢٥/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٣/٢ ، والتذييل ١٨٩/٢ ، والخزانة ٢٢٦/٤ ، ٢٦٩ .  
(٦) من الطويل ، وقائله غير معروف . الارتفاق : الاتكاء على المرفق . والمراد : لم يشتغل يشتغل عن قضاء حوائج الناس . محتضرونه : حاضرون . المعتقون : الذين يطلبون المعروف . رواهقه : جمع راهقة ، من رهقه : إذا غشيه وأتاه . انظر : الكتاب ١٨٨/١ ، والمقتضب ، وإعراب القرآن للنحاس ٤٢٢/٣ ، وابن يعيش ١٢٥/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٣/٢ ، والتذييل ١٨٩/٢ ، والخزانة ٢٦٦/٤ ، ٢٧١ .  
(٧) انظر : شرح التسهيل ١٣٨/١ - ١٣٩ .  
(٨) انظر : التذييل ١٨١/٢ ، وتعليق الفرائد ٦٣/٢ ، والهمع ٢١٨/١ .  
(٩) شرح التسهيل ١٣٩/١ .

- (١): ﴿ هل أنتم مُطَّلَعُونَ ﴾ بتخفيف الطاء وكسر النون ، وفي البخاري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لليهود: " هل أنتم صادقوني " (٢) كذا في ثلاثة مواضع في أكثر النسخ المعتمد عليها .  
والذي يظهر لي أن الراجح ما ذهب إليه ابن مالك ، وذلك لقوة ما احتج به ، وحجته ما يأتي (٣):
- ١- أن " معييني " و " الموافيني " اسمان منقوصان ، وياء المنقوص المنون لا ترد عند تحريك التنوين لملاقة حرف ساكن ، نحو : أغادِ ابنك أم رائحُ ؟ والياء الثانية في " معييني " ثابتة ، فعلم أن النون الذي وليه ليس تنويناً ، وإنما هو نون الوقاية .
  - ٢- أن هذه النون ثبتت مع اللام في " الموافيني " والتنوين لا يجتمع مع " أل " .
  - ٣- أن التنوين عند الجمهور إذا اتصل بما معه كشيء واحد حذف تنوينه ، نحو قولك في الندبة : وا ابن زياداه ! ولا يقال : وا ابن زيادناه ! فتحرك التنوين ، بل يجب حذفه ، لأن زيادة الندبة للمندوب كالشيء الواحد ، وكذلك ياء المتكلم مع ما قبلها كشيء واحد ، ولذلك كسر ما قبل ياء المتكلم .  
وأما الكوفيون فقد أجازوا تحريك التنوين لأجل ألف الندبة في نحو : وا ابن زيادناه (٤) .

- (١) سورة الصافات ، الآية ٥٤ . وهي قراءة : عمران بن عثمان بن عثمان أبو البرهم الشامي ، وعمار بن أبي عمار . انظر : معاني القرآن للفراء ٣٨٥/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤٢٢/٣ ، والبحر ٣٦١/٧ ، والدر المصون ٣٠٩/٩ ، وفي شواذ ابن خالويه ص ١٢٨ : أنها قراءة الجعفي عن أبي عمرو وابن عباس وابن محيصن .
- (٢) أخرجه البخاري في كتاب الجزية الباب ٧ ، ١١٥٦/٣ ، والطب باب ٥٥ ، ٢١٧٨/٥ ، ولفظه فيهما : فهل أنتم صادقني عنه " وكذا في الفتح في كتاب الطب باب ٥٥ ، ١٠/٢٥٥ ، وأثبت في ص ٢٥٦ كلام ابن مالك فيه . وفي إرشاد الساري ٤١٣/٨ : ولأبي ذر والأصيلي وابن عساكر بالنون .
- (٣) انظر : شرح التسهيل ١/ ١٣٨ - ١٣٩
- (٤) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٣٩ ، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٥٧ ، والتذييل ١٨٩/٢ - ١٩٠ ، والهمع ٥٠/٢ .

وأما المذهب الأول فأرى أنه ضعيف لما يأتي - إضافة إلى ما ذكره ابن مالك - وبيان ذلك :  
 أن الذهاب إلى القول بأن النون مع اسم الفاعل هي التنوين ، وأن ذلك نظير إثبات نون الجمع مع الضمير في " الأمرونه " و " محتضرونه " ضعيف لما يأتي :

١- أن سيبويه (١) نص على أنه قد زُعِمَ بأن البيتين مصنوعان (٢) . وعندها يسقط الاستشهاد بهما .

٢- ذهب المبرد (٣) إلى أن الهاء التي بعد النون ليست هاء الضمير - ضمير الخير في الأول والممدوح في الثاني - وإنما هي هاء السكت أتى بها لبيان حركة النون ، وكان حقها أن تسقط في الوصل ، فاضطر الشاعر فأجراها في الوصل مجراها في الوقف ، وحركها لأنها لما ثبتت في الوصل أشبهت هاء الضمير للضرورة أيضاً .

٣- أن يكون هذا " من باب الحذف والإيصال ، والأصل : والأمرون به فحذفت الباء ، واتصل الضمير به ، فإنّ " أمر " يتعدى إلى المأمور بنفسه ، وإلى المأمور به بالباء ، ... ، والمأمور هنا محذوف ، أي : الأمرون الناس بالخير ، فيكون الضمير منصوباً لا مجروراً " (٤) .

#### ٤ - أداة التعريف :

اختلف النحويون اختلافاً مطولاً في تعيين أداة التعريف ، أهي " أل " بجملتها ، أم أنها اللام فقط .  
 وقد ظهر الاختلاف على عدة أقوال ، وفي كثير من الجوانب المتفرعة عن ذلك لذا سوف أذكرها باختصار :

(١) انظر : الكتاب ١ / ١٨٨ .

(٢) انظر : ابن يعيش ٢ / ١٢٥ ، والخزانة ٤ / ٢٧٠ ، ٢٧٢ .

(٣) انظر : ابن يعيش ٢ / ١٢٥ ، والخزانة ٤ / ٧٢١ .

(٤) الخزانة ٤ / ٢٧٠ .

ذكر ابن مالك أن في أداة التعريف ثلاثة مذاهب (١):

- ١- أن الأداة هي اللام وحدها ، ونسب ذلك للمتأخرين .
- ٢- أنها " أل " وهي حرف وضع ثنائياً ، والهمزة فيه همزة قطع كهمزة " أم " و " أن " ونسبه للخليل بن أحمد .
- ٣- أنها " أل " وهي ثنائية الوضع أيضاً ، إلا أن الهمزة همزة وصل مُعتد بها في الوضع كهمزة " استَمَعَ " (٢) ونحوه ، فهو لا يعد رباعياً بحيث يضم أول مضارعه كالرباعي ، وذلك لأنهم اعتدوا بهمزته وإن كانت همزة وصل .

وذهب أبو حيان إلى أنه لا يوجد فيها إلا مذهبان (٣) :

- ١- مذهب جميع النحويين إلا ابن كيسان ت (٢٩٩ هـ) وهو أن الحرف التعريف اللام ، والألف همزة وصل جيء بها للتوصل للنطق بالساكن ، وفتحت على خلاف همزات الوصل تخفيفاً لكثرة دورها .
  - ٢- مذهب ابن كيسان أنها ثنائية الوضع بمنزلة " قد " و " وهل " والهمزة همزة قطع .
- وقد وجدت مذهباً آخر لم أر من ذكره إلا الرضي ت (٦٨٦ هـ) وخالد الأزهرى ت (٩٠٥ هـ) وهو أن الميردت (٢٨٥ هـ) ذهب إلى أن حرف التعريف هو الهمزة المفتوحة وحدها ، وإنما ضم اللام إليها لئلا يشتهر التعريف بالاستفهام (٤) .
- غير أن الذي في المقتضب (٥) أن حرف التعريف اللام فقط . والذي يعنيننا هنا أن ابن مالك ذهب إلى تصحيح المذهب الثاني مما ذكره هو ، وهو أن أداة التعريف هو " أل " بجملتها ، وأن الهمزة فيها قطع .
- وقد استدل على صحة ما ذهب إليه من ستة أوجه (١) وسأكتفي

(١) انظر : شرح التسهيل ٢٥٣/١ - ٢٥٤ ، وشرح الكافية الشافية ٣١٩/١ .

(٢) الذي في شرح التسهيل ٢٥٤/١ " اسمع " وهو خطأ .

(٣) انظر : التذليل ٢١٨/٣ - ٢١٩ ، والارتشاف ، والهمع ٢٥٦/١ - ٢٥٧ .

(٤) انظر : شرح الكافية ١٣١/٢ ، والتصريح ١٤٨/١ ، وحاشية المقتضب ٨٣/١ .

(٥) انظر : المقتضب ٨٣/١ ، ٢٥٣ ، ٩٠/٢ ، ٩١ ، ٩٤ .

بذكر آخرها ، وذلك لأنه المقصود في هذا البحث ، حيث قال :  
 " السادس : أنه لو كانت همزة أداة التعريف همزة وصل لم تقطع  
 في : يا الله ولا في قولهم : فألله لأفعلن ، بالقطع تعويضا من حرف  
 الجر ، لأن همزة الوصل لا تقطع إلا في اضطرار ، وهذا الذي ذكرته  
 قطع في الاختيار ، روجع به أصل متروك ، ولو لم يكن مراجعة أصل  
 لكان قولهم : فألله لأفعلن ، أقرب إلى الإجحاف منه إلى التعويض ، إذ  
 في ذلك جمع بين ما أصله أن يثبت ، وإثبات ما أصله أن يحذف ،  
 فصح أن الهمزة المذكورة كهزمة : أم ، وأن ، وأو ، لكن التزم حذفها  
 تخفيفاً إذا لم يبدأ بها ولم تل همزة استفهام ، .... " (٢)  
 وقد ناقشه أبو حيان فيما ذهب إليه هنا (٣) - كما ناقشه في سائر أدلته  
 ، فرد الأول والثاني والثالث والخامس ، وسلم بالرابع (٤) - حيث أخذ  
 عليه أنه استدل بالقليل النادر ، وهو قطع الهمزة في : ياألله ، و أفألله  
 لأفعلن ، وترك الكثير المطرد وهو أن مجيئها موصولة لا يمكن حصر  
 مواضعها لكثرتها ، ثم إن قطع همزة : ياألله ، ليس واجبا ، بل قيل : يا لله  
 ، بحذفها ، إضافة إلى أن القطع شاذ في القياس .  
 وأما : أفألله ، فالاستغناء بالقطع عن التعويض من حرف الجر قليل

وأما قول ابن مالك : إنه قد صح أنها همزة قطع ولكن التزم حذفها  
 تخفيفاً إذا لم يبدأ بها ولم تل همزة استفهام ، فبين أبو حيان أن مذهب  
 الجمهور (٥) أن همزة القطع لا تحذف تخفيفاً إلا وهم يتكلمون بالأصل  
 ، والذي ينبغي أن يصار إليه هو إجراء الشيء على ظاهره في  
 الوضع ، ولا يعدل عن ذلك إلا لمرجح قوي  
 يدل على خلاف الظاهر ، وهذه الهمزة الظاهر أنها همزة وصل ،  
 وحكمها حكم همزات الوصل في غير " أل " .

(١) انظر : شرح التسهيل / ١ - ٢٥٤ - ٢٥٥ .

(٢) شرح التسهيل / ١ - ٢٥٥ .

(٣) انظر : التذييل / ٣ - ٢٢٥ - ٢٢٦ .

(٤) انظر : التذييل / ٣ - ٢٢٣ - ٢٢٥ .

(٥) انظر : التذييل / ٣ - ٢٢٢ - ٢٢٣ .

وأما أنها تقطع في الابتداء فهو من ضرورة التكلم ، وليس ذلك خاصاً بهمزة " أل " بل كل همزة وصل إذا ابتدئ بها قطعت .  
وأما إبدالها أو تسهيلها إذا تقدمت همزة الاستفهام فذلك لمخافة التباس الخبر بالاستفهام ، وهي تثبت إذا لم يلتبس ، ولو كانت قطعاً لثبتت مع همزة الاستفهام ، ولجاز أن يفصل بينهما بألف كما جاز في همزات القطع ، فهذا كله مما يدل على أنها همزة وصل .  
والذي يظهر لي أن احتجاج ابن مالك على كون " أل " حرفاً ثنائياً ، همزته قطع ، بمراجعة الأصل المتروك - وهو قطع الهمزة - في نحو : يا الله ، وفأله لأفعلن كذا ، احتجاج قوي يدعم رأيه ويقويه ، فهي حجة تفرد بها .

إلا أن الخلاف الحاصل بين النحويين في حقيقة أداة التعريف ؛ لا شك في أنه قوي ، وأن أدلة كل فريق متكافئة مع الفريق الآخر ، مما يجعل الترجيح بينها بعيداً لذا نرى بعض الأئمة كخالد الأزهري<sup>(١)</sup> والسيوطي<sup>(٢)</sup> أوردا كل الأقوال مع حججها دون ترجيح ، مما يدل على عمق الخلاف وقوة حجة كل فريق ، والله أعلم .  
إلا أنه مع ذلك فقد أطال كثير من النحويين : " الكلام في " أل " طولاً زائداً على الحد ، واختلافهم فيها لا يجدي شيئاً ، لأنه خلاف لا يؤدي نطقاً لفظياً ولا معنى كلامياً ، ... ، والخلاف إذا لم يفد اختلافاً في كيفية تركيب ، أو معنى يعود إلى أقسام الكلام ، ينبغي أن لا يتشاغل به ، ... ، وإنما نتكلم في ذلك على سبيل نقل أهل هذا الفن ، فإنهم زادوا على قدر الحاجة ، أو على سبيل ما حملوه هذه الصناعة مما لا يحتاج إليه " (٣) .

#### ٥ - الخبر إذا وقع ظرفاً أو جاراً ومجروراً:

قد يقع الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، وفي هذه الحالة يشترط أن يكونا تامين لا ناقصين ، والمراد بتمامهما :  
أن يكون تعلقهما بالكون العام مؤدياً لمعنى ذي فائدة ، ويحسن

(١) انظر : التصريح ١٤٨/١ - ١٤٩ .

(٢) انظر : الهمع ٢٥٦/١ - ٢٥٨ .

(٣) التنزيل ٢٢٩ - ٢٣٠ .

السكوت عليه نحو : زيد أمامك ، وعمرو في الدار ، ويكون عاملهما حينئذ محذوفاً .

وأما الناقصان فهما اللذان يكون تعلقهما بالكون العام غير مؤد لمعنى ذي فائدة ، أي : ما لم يفهم بمجرد ذكره وذكر معموله ما يتعلق به ، نحو : زيد بك ، وفيك ، أو عنك ، فلا يصح وقوعه خبراً إذ لا فائدة فيه ، فلا بد من ذكر المتعلق به ، نحو : زيد بك واثق ، وفيك راغب ، وعنك معرض ، وهكذا ...<sup>(١)</sup>

وقد اختلف النحويون في الظرف والمجرور ، أهما الخبر حقيقة أم لا ؟ وذلك على قولين :

الأول : ذهب طائفة من النحويين إلى أنهما الخبر ، ثم اختلفوا في العامل فيهما ، على ثلاثة أقوال :

١- إنه مقدر<sup>(٢)</sup> ثم قال أبو علي الفارسي وابن جني : إن العامل صار نسياً منسياً<sup>(٣)</sup> .

٢- إنه المبتدأ<sup>(٤)</sup> .

٣- إنه المخالفة ، أي مخالفة الظرف للمبتدأ في الحقيقة ،

فإذا قلت : زيد أخوك ، فالأخ هو زيد ، وإذا قلت : زيد

خلفك ، فالخلف ليس زيداً ، فمخالفته له عملت النصب

، وهذا مذهب الكوفيين<sup>(٥)</sup> .

والثاني : ذهب جمهور البصريين إلى أن الخبر في الحقيقة هو

العامل المحذوف ، وأن تسمية الظرف خبراً مجاز<sup>(٦)</sup> .

والراجح من هذين القولين القول الثاني ، لأن القول الأول لا يسلم

(١) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٠/١ - ٣٣١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣١٨/١ ، والهمع ٣٢٠/١ - ٣٢١ .

(٢) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣١٣/١ ، ٣١٨ ، والتذييل ٤٩/٤ .

(٣) انظر : الهمع ٣٢٢/١ . ولم أجده في كتبهما المطبوعة .

(٤) انظر : شرح الجمل لابن خروف ٣٩١/١ ، ٣٩٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣١٣/١ ، ٣١٤ ، والتذييل ٥٠/٤ ، والهمع ٣٢١/١ .

(٥) انظر : الإنصاف ٢٢٥/١ ، والتبيين عن مذاهب النحويين ص ٣٧٦ ، وابن يعيش ١/٩١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣١٣/١ ، والتذييل ٥٣/٤ .

(٦) انظر : الإنصاف ٢٢٥/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣١٨/١ ، والتذييل ٥٤/٤ ، ٣٢١/١ .

من اعتراض :

أما القول بأن الناصب هو المبتدأ ، فيعترض عليه بأوجه كثيرة ، من أبرزها :

" أن الظرف الواقع موقع الخبر من نحو : زيد خلَّفَكَ ، نظير المصدر من نحو : ما أنت إلا سيراً ، في أنه منصوب مغن عن مرفوع ، والمصدر منصوب بغير المبتدأ فوجب أن يكون الظرف كذلك ، إلحاقاً للنظير بالنظير " (١).

وأما القول بأن العامل هو المخالفة ، فيعترض عليه بعدة أوجه ، من أبرزها : " أن المخالفة بين الجزأين محققة في مواضع كثيرة ولم تعمل فيها بإجماع ، نحو : أبو يوسف أبو حنيفة ، .... ، ونهارك صائم ، ..... ، فلو صلحت المخالفة للعمل في الظرف المذكور لعملت في هذه الأخبار ونحوها لتحقق المخالفة " (٢).

وأما قول أبي علي وابن جني : فضعيف لأنه يؤدي إلى أن يكون الظرف منصوباً بعامل معدوم من كل وجه لفظاً أو تقديراً ، والمعدوم من كل وجه لا يكون عاملاً ، وهذا لا نظير له في العربية (٣).

وأما المذهب الثالث : وهو مذهب جمهور البصريين ، فهو الراجح ، وعليه فإن تسمية الظرف خبراً على الحقيقة غير صحيح ، وكذا إضافة العمل إليه ، لأنك إذا قلت : زيد في الدار - مثلاً - فالدار ليست من زيد في شيء ، وإنما الظرف معمول للخبر المحذوف ونائب عنه ، ويقدر باستقر أو مستقر ، أو نحو ذلك ، وإنما حذف هذا الخبر وأقيم الظرف مقامه إيجازاً ، إما في الظرف من الدلالة عليه ، وذلك لأن المراد بالاستقرار ونحوه مطلق الاستقرار ، لا استقرار خاص . وأيضاً فإن الظرف والمجرور في غير هذا الباب إما أن يتعلقا بفعل أو شبهه ، فليكن الأمر كذلك في هذا الباب . ثم إن البصريين اختلفوا : في العامل المقدر أهو فعل أم اسم ؟ على

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣١٥ ، وانظر : التذييل ٤/ ٥٢ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣١٣ ، وانظر : التذييل ٤/ ٥٣ - ٥٤ .

(٣) انظر : الإنصاف ١/ ٢٢٧ .

قولين ، وتفصيل هذا لا يعنيننا الآن <sup>(١)</sup> .  
والحاصل : أن العامل - الذي هو الخبر المحذوف - لما حذف وأقيم  
الظرف مقامه ، صار الظرف هو الخبر في المعاملة ، فنقل الضمير  
الذي كان في العامل المحذوف إليه ، ثم حذف الاستقرار - الخبر -  
وصار أصلاً مرفوضاً لا يجوز إظهاره للاستغناء عنه بالظرف <sup>(٢)</sup> .  
والدليل على ذلك أنه قد ظهر في الشعر للضرورة الشعرية ، كقول  
الشاعر :

لك العزُّ إنْ مولاك عزٌّ ، وإنْ يهْنُ فأنْت لذي بُجوحة الهُون  
كائن <sup>(٣)</sup>

فقد جمع بين الظرف وعامله اسم الفاعل " كائن " فدل هذا على أنه  
العامل فيه ، ولكنه أظهره للضرورة الشعرية .  
إلا أن ابن جني <sup>(٤)</sup> قد صرح بجواز إظهاره لكونه أصلاً ،  
والراجع ما تقدم .  
هذا ، وهناك عدة مواضع يجب تعلق الظرف فيها بمحذوف ، وهي  
<sup>(٥)</sup> .

- ١- الصفة ، كقوله تعالى <sup>(٦)</sup> : ﴿ أَوْ كصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ ﴾ .
- ٢- الحال ، كقوله تعالى <sup>(٧)</sup> : ﴿ فخرج على قومه في زينته ﴾ .
- ٣- الصلة ، كقوله تعالى <sup>(٨)</sup> : ﴿ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ

(١) انظر : الإنصاف ٢٢٥/١ ، وابن يعيش ٩٠/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣١٣/١ ،  
٣١٨ ، والتذليل ٥٤/٤ ، وتعليق الفرائد ١٠٦/٣ ، والهمع ٣٢١/١ .

(٢) ابن يعيش ٩٠/١ ، وانظر : المغني ٤٤٦/٢ ، والأشباه والنظائر ١٥٣/١ ، ٥٠٧ ، ٨/٣ .

(٣) من الطويل ، وقائله غير معروف . بحبوحه الشيء : وسطه . انظر : شرح التسهيل لابن  
مالك ٣١٧/١ ، والتذليل ٥٨/٤ ، والمغني ٤٤٦/٢ ، والهمع ٣٢١/١ ، والدرر ١٩٠/١ .

(٤) انظر : المغني ٤٤٦/٢ ، والمقاصد النحوية ٥٤٤/١ ، والمنصف من الكلام ١٥٤/٢ ،  
والدرر ١٩٠/١ .

(٥) انظر : شرح الكافية للرضي ٩٣/١ ، والمغني ٤٤٥/٢ .

(٦) سورة البقرة من الآية ١٩ .

(٧) سورة القصص من الآية ٧٩ .

(٨) سورة الأنبياء من الآية ١٩ .

عبادته ﷺ .

والكلام فيها كالكلام على الخبر تماماً .

باب " كان " وأخواتها :

٦- الخلاف في دلالتها على الحدث أو عدمه :

" كان " وأخواتها من نواسخ الجملة الاسمية ، ترفع الاسم وتنصب الخبر ، والمتفق على عده من هذه الأفعال ثلاثة عشر فعلاً ، هي : كان ، أصبح ، أضحى ، ظل ، بات ، أمسى ، صار ، ليس ، ما زال ، ما برح ، ما انفك ، ما فتىء ، ما دام .

وقد اختلف النحويون في دلالة هذه الأفعال ، أتدل على الحدث [ المصدر ] أم أنها تدل على الزمان فقط ؟ وترتب على هذا الخلاف اختلافهم في سبب تسميتها ناقصة ، وذلك على ثلاثة مذاهب :

الأول : ذهب طائفة من النحويين إلى أن هذه الأفعال لا تدل على الحدث - الذي هو المصدر - وإنما الحدث هو الخبر الذي قصد الإخبار به عن اسم هذه الأفعال ، وإنما تفيد هذه الأفعال زمن حصول ذلك الخبر - الحدث - وبناء عليه فإن هذه علة تسميتها ناقصة <sup>(١)</sup> .

وممن ذهب إلى ذلك : المبرد <sup>(٢)</sup> وابن السراج <sup>(٣)</sup> وأبو علي الفارسي <sup>(٤)</sup> وابن جني <sup>(٥)</sup> والجرجاني <sup>(٦)</sup> والشلوبين <sup>(٧)</sup> وهو ظاهر ظاهر مذهب سيبويه ، حيث قال : " واعلم أنه لا يجوز لك أن تقول : عبد الله المقتول ، وأنت تريد : كُنْ عبد الله المقتول ، لأنه ليس فعلاً يصل من شيء إلى شيء ، ولأنك لست تشير إلى أحد " <sup>(٨)</sup> .

" أي : ليس كالضرب والقيل الذي يتكلم به أو تدل عليه قرينة ،

(١) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٤٠ - ٣٤١ ، والتنزيل ٤/١٣٣ .

(٢) انظر : المقتضب ٣/٣٣ ، ٩٧ ، ٤/٨٦ - ٨٩ .

(٣) انظر : الأصول ١/٨٢ - ٨٣ .

(٤) انظر : المسائل العسكرية ص ٩٦ ، والبصريات ١/٢٣٢ ، والبغداديات ص ١١٣ - ١١٦ .

(٥) انظر : اللمع ص ٨٥ .

(٦) انظر : المقتصد ١/٣٩٨ ، ٤٠١ .

(٧) انظر : التوطئة ص ٢٢٤ .

(٨) الكتاب ١/٢٦٤ .

فَيُغْرِي عَلَيْهِ الْمُخَاطَب ، وَيَكْتَفِي بِإِشَارَةِ فِي فَهْمٍ مَا تَرِيدُ " (١) .  
 والثاني : ذهب طائفة أخرى - وهو المشهور عند النحويين - إلى أنها تدل على الحدث والزمان معا ، كسائر الأفعال ، وأن الحدث مسند إلى الجملة ، كما كانت " ظننت " - مثلا - مسندة إلى الجملة ، وعلى هذا فإن سبب تسميتها ناقصة : لأنها لا تكتفي بالمرفوع دون المنصوب ، بل لا بد منهما معا (٢) .  
 والثالث : ذهب ابن خروف (٣) وابن عصفور (٤) إلى أن لها مصادر اشتقت منها ، ولكن هذه المصادر قد رُفِضَ النطق بها ، فهي من الأصول المرفوضة .  
 قال ابن عصفور : " ... لأن هذه الأفعال قد رُفِضَ أحداثها ، فليس لها إذن حدث يقوم مقام المحذوف ، .... .  
 والصحيح أنها مشتقة من أحداث لم ينطق بها ، وقد تقرر من كلامهم أنهم يستعملون الفروع ويهملون الأصول .  
 والذي حمل على ادعاء مصادر لهذه الأفعال التي قد رُفِضَ النطق بها ، أنها أفعال ، فينبغي أن تكون بمنزلة سائر الأفعال في أنها مأخوذة من حدث ، ومما يدل على أن في هذه الأفعال معنى الحدث : أمرهم بها ، وبناء اسم الفاعل منها ، نحو : كن قائما ، وأنا كائن منطلقاً ، والأمر لا يتصور بالزمان ، وكذلك لا يبنى اسم الفاعل من الزمان .  
 فإن قيل : لا تدل على معنى الحدث ، إذ قد رُفِضَ النطق به .  
 فالجواب : إن الخبر الذي عُوِّضَ منه يقوم في الدلالة على حركة اسم الفاعل " (٥) .  
 والراجح المذهب الثاني - وهو المشهور عند النحويين - وهو أن

(١) التذييل ١٣٣/٤ .

(٢) انظر : العوامل المائة ص ٢١٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٤٠/١ - ٣٤١ ، والتذييل ٣٣٨/٤ ، والهمع ٣٦٢/١ .

(٣) انظر : نسب له ذلك أبو حيان في التذييل ١٣٤/٤ ، والسيوطي في الهمع ٣٦٢/١ ، والذي في شرح الجمل له ٤١٥/١ ، ٤٥٠ أن لها مصادر مستعملة ، لكن لا يصلح توكيدها بها لعدم الفائدة .

(٤) شرح الجمل ٣٧٠/١ .

(٥) شرح الجمل ٣٧٠/١ .

هذه الأفعال أفعال حقيقية تدل على الحدث وزمانه معا ، وذلك لأمرين

أحدهما : ما رد به ابن مالك دعوى أصحاب القول الأول ، حيث

بين

بطلانها من عشرة أوجه <sup>(١)</sup> وقد ارتضاها النحويون <sup>(٢)</sup> وسأكتفي  
بذكر أحدها وهو أقواها ، إذ هو دليل سمعي ثابت من لسان العرب -  
كما قال أبو حيان <sup>(٣)</sup> - وهو :

" أن هذه الأفعال لو لم يكن لها مصادر لم تدخل عليها " أن " كقوله  
تعالى <sup>(٤)</sup> : ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مُلْكِينَ ﴾ لأن " أن " هذه وما وصلت به في

تأويل المصدر .... " <sup>(٥)</sup> .

قال أبو حيان <sup>(٦)</sup> : " وبهذا يرد على من زعم أن المنصوب في  
قولك : عجبت من كونك قائماً ، حال ، وأن المصدر هو لـ " كان "

التامة ، وعلى من زعم أنها لا مصدر لها وأنها لا تدل على الحدث " .  
والآخر : وهذا يرد به على أصحاب القول الأول ، والأخير خاصة

- وهو أنه لا مصادر لها مستعملة ، وإنما لها مصادر رفض استعمالها  
- فيرد عليهم بأن المصدر قد جاء صريحاً معملاً إعمال فعله في

قول العرب <sup>(٧)</sup> :

كونك مطيعاً مع الفقر خير من كونك عاصياً مع الغنى ، وكقول

الشاعر :

(١) انظر : شرح التسهيل ١ / ٣٣٨ - ٣٤٠ .

(٢) انظر : التذييل ٤ / ١٣٥ - ١٣٧ .

(٣) انظر : التذييل ٤ / ١٣٥ - ١٣٦ .

(٤) سورة الأعراف من الآية ٢٠ .

(٥) شرح التسهيل ١ / ٣٣٩ .

(٦) التذييل ٤ / ١٣٥ - ١٣٦ .

(٧) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٣٩ ، والتذييل ٤ / ١٣٥ ، والهمع ١ / ٣٦٢ .

ببذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك إياه عليك يسير (١)  
وقد حكى أبو زيد مصدر " فتى " مستعملاً ، قال (٢) : " ما فتأتُ  
أذكره فتاءً " .

وحكى الأزهرى (٣) : " وما فتئتُ أذكره أفتاً فتاً " .  
وحكى غيرهما : ظَلَلْتُ أَفْعُلُ كَذَا ظَلُولاً (٤) . وبتُّ أَفْعُلُ كَذَا بيتوتة  
بيتوتة (٥) . وقد جاء مصدر " كاد " - وهي من باب " كان " - في قولهم  
قولهم : لا أفعلُ ذلك ولا كَيْدًا ، أي : ولا أكاد كيداً (٦) .

#### ٧- حذف " كان " مع معموليها :

لحذف " كان " وحدها أو مع معموليها أو حذف أحد هما أربع  
صور :

- أ- حذفها مع اسمها ويبقى الخبر ، وهذا الأكثر ، وذلك بعد  
" إن " و " لو " الشرطيتين .
- ب- أن تحذف مع الاسم ويبقى الخبر - وهذا ضعيف - وذلك  
بعد الحرفين المذكورين .
- ج- أن تحذف وحدها ، ويكثر ذلك بعد " أن " المصدرية ،  
ويقل بدونها .

د- أن تحذف مع معموليها ، وهذا ما أقصده هنا .  
فإن " كان " قد تحذف مع معموليها إذا وقعت بعد " إن " الشرطية

(١) من الطويل ، وقائله غير معروف . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٩/١ ، وشرح  
الكافية الشافية ٣٨٧/١ ، والتنزيل ١٣٥ /٤ ، وتخليص الشواهد ص ٢٣٣ ، والهمع  
٢١٣/١ .

(٢) كتاب الهمز ص ٢٣ ، وانظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٩ /١ ، والتنزيل ١٣٥ /٤ ،  
والارتشاف ١١٥٩/٣ .

(٣) تهذيب اللغة ٣٣٠/١٤ ، وانظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٩ /١ ، والتنزيل ١٣٥ /٤  
١٣٥ ، والارتشاف ١١٥٩/٣ ، واللسان فتاً ١٢٠/١ .

(٤) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٩ /١ ، والتنزيل ١٣٥ /٤ ، واللسان ظلل ٤١٥/١١ .

(٥) انظر : التنزيل ١٣٥ /٤ ، واللسان ١٦/٢ .

(٦) انظر : المنصف لابن جني ٢٥٧ /١ - ٢٥٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٣٩ /١ ،  
والتنزيل ١٣٥ /٤ ، واللسان كيد ٣٨٣ /٣ .

، وذلك كما في قولهم : افعل هذا إمّا لا<sup>(١)</sup> وكقول الراجز<sup>(٢)</sup> :  
أمرعت الأرض لو أنّ مالا لو أنّ ثوقاً لك أو جمالا  
أو ثلّة من غنمٍ إمّا لا

أراد : إنّ كان لا يكون لك غيرها .  
فأما قولهم : افعل هذا إمّا لا ، فمعناه : افعل هذا إنّ كنت لا تفعل  
غيره ، فحذفت " كان " مع اسمها وخبرها و عوض عنها " ما " ثم  
أدغمت في نون " إنّ " لتقارب مخرجيهما . و " لا " المذكورة هي  
النافية للخبر ، وهو " تفعل " وجواب  
الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه ، وتقديره : فافعله<sup>(٣)</sup> .  
قال ابن يعيش<sup>(٤)</sup> : " وحذفوا الفعل وما يتصل به ، وكثر حتى صار  
صار الأصل مهجوراً " .

(١) انظر : الكتاب ١٢٩/٢ ، والمقتضب ١٥١/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٦٦/١ ،  
والتذيل ٢٣٤/٤ .  
(٢) غير معروف . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٦/١ ، والتذيل ٢٣٤/٤ ، وتخليص  
الشواهد ص ٣٨١ ، والهمع ٣٨٦/١ ، وشرح الأشموني ٢٥٥/١ ، والدرر ٢٣٦/١ .  
(٣) انظر : التصريح ١٩٥/١ ، وشرح الأشموني ٢٥٥/١ .  
(٤) شرح المفصل ٩٥/١ . وانظر : الأشباه والنظائر ١٥٣/١ .

- ٨ - حذف الخبر في جملة شرط " لولا " و " لوما " :  
 " لولا " و " لوما " تستعملان على عدة أوجه ، أبرزها :  
 ١ - الشرطية . ٢- العرض والتحضيض . ٣ -  
 التوبيخ والتنديم .  
 فإذا كانتا شرطيتين فإنهما تدخلان على جملتين ، الأولى : جملة  
 الشرط وتكون جملة اسمية .  
 والثانية : جملة جواب الشرط ، ولا تكون إلا فعلية .  
 وسأبدأ الحديث عن لولا :  
 أولاً : لولا  
 تدخل لولا الشرطية على جملتين اسمية فعلية لربط امتناع  
 الثانية بوجود الأولى<sup>(١)</sup> نحو : لولا زيد لأكرمك ، أي : لولا زيد  
 موجود . فقد ربط امتناع الإكram بوجود زيد .  
 وقد اختلف في الاسم المرفوع بعدها على أقوال :  
 أحدها : ذهب سيبويه<sup>(٢)</sup> وأكثر النحويين<sup>(٣)</sup> إلى أنه مرفوع بالابتداء  
 . ثم اختلفوا في خبره :  
 فقال الجمهور يجب أن يكون كوناً مطلقاً محذوفاً ، وإن كان  
 مقيداً أوجبوا جعله مبتدأ<sup>(٤)</sup> .  
 وذهب الرماني ت (٣٨٤ هـ)<sup>(٥)</sup> وابن الشجري ت (٥٤٢ هـ)  
 (٦) والشلوبين ت (٦٤٥ هـ)<sup>(٧)</sup> وابن مالك<sup>(٨)</sup> إلى أنه يجوز أن

(١) انظر : المغني ٢٧٢/١ ، والمنصف من الكلام ٦٤/٢ ، وحاشية الدسوقي ٢٧٨/١ .

(٢) انظر : الكتاب ١٣٩/٣ - ١٤٠ .

(٣) انظر : المقتضب ٧٦/٣ ، ٧٧ ، والجمل في النحو ص ٣١١ ، والإيضاح العضدي ص ٨٥ - ٨٦ ، والمفصل ص ٤٣٢ ، والإنصاف ٧٤/١ ، ورسف المباني ص ٣٦٢ والجنى الداني ص ٥٩٩ ، والمغني ٢٧٣/١ .

(٤) انظر : الكتاب ١٢٩/٢ ، والمقتضب ٧٦/٣ ، والجمل ص ٣١١ ، ورسف المباني ص ٣٦٢ ، والجنى الداني ص ٥٩٩ ، والمغني ٢٧٣/١ ، والتصريح ١٧٨/١ ، ١٧٩ ، ٢٦٣/٢ .

(٥) انظر : الجنى الداني ص ٦٠٠ ، والمغني ٢٧٣/١ ، والهمع ٣٣٧/١ .

(٦) انظر : الأمالي الشجرية ٥١٠/٢ ، والجنى الداني ص ٦٠٠ ، والمغني ٢٧٣/١ .

(٧) انظر : المصادر السابقة

(٨) انظر : شرح الكافية الشافية ٣٥٤/١ - ٣٥٥ ، وشواهد التوضيح ص ٦٥ - ٦٧ ، والألفية ص ٢٧ .

يكون كوناً مطلقاً كالوجود والحصول فيجب حذفه للعلم به ، ويجوز أن يكون كوناً مقيداً كالقيام والقعود فيجب ذكره إن لم يعلم دليله ، وإلا جاز ذكره وحذفه ، وهذا هو الصحيح لقيام الأدلة عليه . وليس هذا مقام بسط القول فيها .

والثاني : ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المرفوع بعد " لولا " ليس مبتدأ ، ثم اختلفوا :

أ - فقال الكسائي : مرفوع نائب فاعل بفعل مقدر تقديره - في المثال المذكور أولاً - لولا وُجِدَ زيدٌ<sup>(١)</sup> .

ب - حكى الفراء عن بعضهم أنه قال : مرفوع بلولا لنيابتها مناب فعل محذوف تقديره : لو لم يوجد<sup>(٢)</sup> .

ج - ذهب الفراء إلى أنه مرفوع بلولا نفسها أصالة لا لنيابتها ، وذلك لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل المختصة بالأسماء<sup>(٣)</sup> .

والذي يظهر لي أن ما ذهب إليه جمهور النحويين من كون الاسم بعدها مبتدأ هو الراجح ، وذلك لأن الأقوال الأخرى لا تخلو من ضعف ، وبيان ذلك على النحو الآتي :

أما ما ذهب إليه الكسائي من أن المرفوع بعدها بفعل محذوف فقد قال الرضي ت (٦٨٦ هـ)<sup>(٤)</sup> : الظاهر أن لولا عنده مركبة من " لو " الشرطية التي تفيد امتناع الأول لامتناع الثاني ، و " لا " النافية ، وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط ، فتبقى مع دخولها على " لا " على ذلك الاقتضاء ، فمعنى : لولا علي لهلك عمرو - مثلاً - لو لم يوجد علي لهلك عمرو ، أي : انتفى انتفاء وجود علي لانتفاء هلاك عمرو ، وانتفاء الانتفاء ثبوت . قال الرضي : " وهو قريب من وجه "

(١) انظر : شرح الكافية للرضي ١٠٤/١ ، و رصف المباني ص ٣٦٢ ، والجنى الداني ص ٦٠١ - ٦٠٢ ، والتصريح ٢٦٣/٢ ، والهمع ٣٣٨/١ .

(٢) انظر : الجنى الداني ص ٦٠٢ ، والمغني ٢٧٣/١ ، والتصريح ٢٦٣/٢ ، والهمع ٣٣٨/١ .

(٣) انظر : شرح الكافية للرضي ١٠٤/١ ، والمغني ٢٧٣/١ ، والتصريح ٢٦٣/٢ ، والمنصف من الكلام ٦٤/١ ، وحاشية الدسوقي ٢٨٧/١ .

(٤) انظر : شرح الكافية للرضي ١٠٤/١ ، وحاشية الدسوقي ٢٧٨/١ .

(١)

فالرد على هذا أن الظاهر أن " لولا " كلمة بنفسها كما ذهب إليه البصريون ، وذلك لأن الفعل إذا أضمر وجوبا - كما يرى الكسائي - فلا بد من الإتيان بمفسر له وهو معدوم هنا .  
وأما حكاية الفراء عن بعضهم أنه مرفوع بلولا لنيابتها عن الفعل فيرده - إضافة إلى رده على الكسائي - أنه لو كان الأمر كما ذهبوا إليه لجاز وقوع بعض الألفاظ الملازمة للنفي نحو : " أحد " و " عريب " بعدها ، وهي يعمل فيها النفي ولم يسمع عن العرب مثل ذلك .  
وأيضاً فلو كان الأمر كما قالوا لجاز أن يعطف على الاسم بالواو و " لا " لتأكيد النفي ، فتقول - مثلاً - : لولا زيد ولا خالد لأكرمتك ، وهذا لا يجوز ، فلما لم يجز ذلك ولم يستعمل دل على أن النفي قد زال منها ، وأيضاً فإن " لا " لا تدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم غالباً إلا مع تكرير لا .  
وأما ما ذهب إليه الفراء من أنه مرفوع بلولا أصالة ، وتعليقه ذلك باختصاصها بالأسماء ، فيرده أن الحرف المختص يعمل العمل الخاص بما اختص به كالجر في الأسماء ، وقد يخرج لعمل الرفع مع النصب نحو " إن " وأخواتها و " ما " الحجازية وأخواتها ، وأما عمل الرفع فقط فلا نظير له (٢) .  
وعلى ما تبين رجحانه من كون الاسم المرفوع مبتدأ ، فإنه إذا كان خبره كوناً مطلقاً فإنه يجب حذفه ، حتى صار أصلاً مرفوضاً ، وذلك لكثرة استعماله (٣) .

ثانياً : لوما

وأما " لوما " فإنها بمنزلة " لولا " نحو : لوما زيد لأكرمتك (٤) .  
وأما بالنسبة للمرفوع بعدها فقد قال عنه خالد الأزهري ت (٩٠٥)

(١) شرح الكافية للرضي ١٠٤/١ .

(٢) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٩٦/١ ، وشرح الكافية للرضي ١٠٤/١ ، والهمع ٣٣٨/١ ، والمنصف من الكلام ٩٦/١ ، وحاشية الدسوقي ٢٧٨/١ .

(٣) انظر : ابن يعيش ٩٥/١ ، والأشباه والنظائر ١٥٣/١ ، ٥٧٣ .

(٤) انظر : المغني ٢٧٦/١ .

هـ) (١): " ولم أقف على الخلاف في المرفوع بعد " لوما " ولم  
بيعد مجيئه " .

وقد ذهب المالقي ت (٧٠٢ هـ) (٢) إلى أنها لا تأتي إلا للتحضيض  
فلا تدخل إلا على الأفعال .

ويرد ما ذهب إليه قول الشاعر :

لوما الإصاخة للوشاة لكان لي من بعد سُخْطِكِ في رضاك  
رجاء (٣)

وذلك لأنها هنا للتعليق والربط وليست للتحضيض .

٩ - مجيء الخبر جملة غير فعلية في باب " أفعال المقاربة " :  
أفعال المقاربة من الأفعال التي تعمل عمل " كان " وأخواتها ،  
فترفع الاسم ، وتنصب الخبر .

وتسمية هذه الأفعال بهذا الاسم من باب التغليب ، وإلا فحقيقة الأمر  
أن أفعال هذا الباب ثلاثة أقسام :

الأول : ما وضع للدلالة على قرب الخبر ، وهو ستة :

كاد ، وأولى ، وكُرب - بفتح الراء وكسرهما ، والفتح أفصح -  
وأوشك ، وهلّل ، وألمّ .

والثاني : ما وضع للدلالة على شروع المسمى باسمها في خبرها ،  
وهو كثير ومنه : جعل ، وأخذ ، وعلق ، وأنشأ ، ووهب ، وطوّق  
- بكسر الفاء وفتحها - والكسر أشهر ، ويقال : طيق - بكسر الباء .

والثالث : ما وضع للدلالة على رجاء المتكلم الخبر ، وهو عسى  
، وأخلوق ، وحرى (٤) .

وهذه هي الأفعال المتفق عليها في هذا الباب ، وهناك أفعال

(١) التصريح ٢٦٣/٢ .

(٢) انظر : رصف المباني ص ٣٦٥ - ٣٦٦ .

(٣) من الكامل ، وقائله : غير معروف . انظر : المغني ٢٧٦/١ ، والتصريح ٢٦٣ /٢

وشرح الأشموني ٣٥/٤ ، وروايته : لولا... .

(٤) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٩/١ ، والارتشاف ١٢٢٢/٣ - ١٢٢٣ ، وأوضح  
المسالك ص ٥٣ - ٥٤ .

أخرى فيها خلاف بين النحويين (١). هذا ، وهذه الأفعال تعمل عمل " كان " فترفع الاسم وتنصب الخبر - كما ذكرت أنفا - ويدل على ذلك مجيء الخبر في بعضها مفردا منصوبا - كما سأشير إلى ذلك بعد قليل . إلا أن هذه الأفعال انفردت عن باب كان بوجوب كون أخبارها جملا فعلية فعلها مضارع (٢) وذلك كقوله تعالى (٣): ﴿ يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسه نار ﴾ وكقوله تعالى (٤): ﴿ وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة ﴾ .

إلا أنه قد جاء عن العرب بعض المخالفة لهذه القاعدة ، فقد ورد ما ظهره وقوع خبر " كاد " و " عسى " مفرداً .  
 فشهد " كاد " قول الشاعر :  
 فأبْتُ إلى فَهْمٍ وما كدت أنبا وكم مثلها فارقتها وهي تَصْفُرُ (٥)  
 وشاهد " عسى " قول الراجز :  
 أكثرت في العذل ملحا دائما لا تلحني إني عسيت صائما (٦)  
 وقالوا في المثل : عسى العُوَيْرُ أبوساً (٧) .  
 فأما البيتان فللعلماء فيهما قولان :  
 أحدهما - وهو يعم البيتين - أن خبر كاد وعسى قد وقع مفردا منصوبا - وهذا نادر - وأن هذا يدل على أن أفعال هذا الباب تعمل عمل

- (١) انظر : التذييل ٣٢٨/٤ ، والارتشاف ١٢٢٢/٣ ، والهمع ٤١٢/١ .  
 (٢) انظر : المفصل ص ٣٥٧ ، وشرحه لابن يعيش ١١٦/٧ ، ١١٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٨٩/١ ، وأوضح المسالك ص ٥٤ ، والهمع ٤١٦/١ .  
 (٣) سورة النور من الآية ٣٥ .  
 (٤) سورة الأعراف من الآية ٢٢ .  
 (٥) من الطويل ، وقائله : تأبط شرا . فَهْمٌ : اسم قبيلته ، أيبا : راجعا . انظر : الديوان ص ٩١ والخصاص ٣٩١/١ ، والإنصاف ٨٥/٢ ، والمقاصد النحوية ١٦٥/٢ ، والخزانة ٣٧٤/٨ .  
 (٦) قائله : رؤبة بن العجاج . انظر : الديوان ص ١٨٥ ، وابن يعيش ١٤/٧ ، والمقاصد النحوية ١٦١/٢ ، والخزانة ٣٧٤/٨ ، ٣٧٦ ، ٣١٦/٩ .  
 (٧) انظر : الأمثال ص ٣٠٠ ، وجمهرة الأمثال ٥٠/٢ - ٥١ ، ومجمع الأمثال ١٧/٢ .

" كان " وأن هذا من مراجعة الأصول المتروكة<sup>(١)</sup>.  
والآخر : لابن هشام - وهذا خاص بالبيت الثاني - حيث قال : " والحق .... أن عسى فعل تام خبري ، لا فعل ناقص إنشائي ، يدل ذلك على أنه خبري وقوعه خبراً لـ " إن " ، ولا يجوز بالاتفاق : إن زيداً هل قام ، وأن هذا الكلام يقبل التصديق والتكذيب ، وعلى هذا فالمعنى : إني رجوت أن أكون صائماً، فصائماً خبر لكان و أن والفعل مفعول لعسى ، وسيبويه<sup>(٢)</sup> يجيز حذف أن والفعل إذا قويت الدلالة على المحذوف ، ألا ترى أنه قدر في قوله :

من لد شولا [ فإلى إتلائها ]

من لد أن كانت شولا " (٣)

وأما المثل فقد اختلف في ناصب " أبوسا " فيه على خمسة أقوال :  
الأول : ذهب سيبويه والبصريون إلى أن ناصبه عسى ، وأن الخبر جاء هنا مفرداً ، وهذا مما يدل على أن أفعال هذا الباب تعمل عمل كان ، وأن هذا من مراجعة الأصول ، وهو على حذف مضاف ، أي : ذا أبوس ، لأن الحدث لا يكون خبراً عن الجثة<sup>(٤)</sup>.

والثاني : ذهب الكوفيون إلى أن الخبر محذوف ، والتقدير : أن يكون أبوساً ، فيكون أبوساً منصوباً بكان على تقدير مضاف أيضاً ، أي : أهل ، ونحو ذلك ، وجاز حذف أن مع الفعل مع كونها حرفاً مصدرياً لقوة الدلالة ، وذلك لكثرة وقوع أن بعد مرفوع عسى ، فهو

(١) انظر : الخصائص ٣٩١/١ ، والإنصاف ٨٥/٢ - ٨٦ ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٢٨٨/٣ - ٩٧٢ - ٩٧٣ ، وابن يعيش ١٤/٧ ، ١١٦ ، ١٢٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٨/٢ - ٢٨٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٨٩ - ٣٩٣ ، وشواهد التوضيح ص ٧٩ ، والتذليل ٤ / ٣٤٣ ، ٣٤٨ ، وتعليق الفرائد ٣ / ٢٩٥ ، والهمع ١ / ٤١٨ - ٤١٩ ، والخزانة ٨ / ٣٧٤ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، والدرر ١ / ٢٧٢ - ٢٧٣ .

(٢) انظر : الكتاب ١ / ٢٦٤ - ٢٦٥ .

(٣) تخليص الشواهد ص ٣١٤ - ٣١٥ ، وانظر : الخزانة ٩ / ٣١٦ ، ٣١٨ ، والدرر ١ / ٢٧١ - ٢٧٣ .

(٤) انظر : الكتاب ١ / ٥١ ، ١٥٨/٣ ، والمقتضب ٣ / ٧٠ ، ٧٢ ، وابن يعيش ٧ / ١٤ ، ١١٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٩٣ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٣٠٢ ، والتذليل ٤ / ٣٤٣ ، وتخليص الشواهد ص ٣١١ ، والتصريح ١ / ٢٠٣ ، والأشباه والنظائر ١ / ١٥٥ ، والخزانة ٩ / ٣٢٠ - ٣٢١ .

كحذف المصدر مع بقاء معموله (١).  
 والثالث: أنه منصوب بـ " يصير " محذوفة (٢).  
 والرابع: أنه منصوب على أنه مفعول به ، والتقدير : عسى  
 الغوير يأتي بأبؤس ، ثم حذف الناصب والجار توسعاً (٣).  
 والخامس : وهو أن يقدر " أبؤسا " مفعولاً مطلقاً منصوباً بفعل  
 محذوف ، والتقدير : عسى الغوير أن يبأس أبؤسا (٤).  
 وعلى أية حال فإن تخريج هذه الشواهد على شيء من الأوجه  
 المذكورة - على رغم ما أوردَ على بعض الأقوال - لا يخل بما تقرر  
 من أن أخبار أفعال هذا الباب لا بد أن تكون جملاً فعلية فعلها مضارع -  
 إلا ما سمع من مجيء خبر جعل فعلاً ماضياً - حيث إن ما سمع من  
 مجيء الخبر اسماً مفرداً منصوباً - إن قيل إن ذلك مما يبين أصل  
 أخبار أفعال هذا الباب وهو النصب - فإن ذلك لا يتعارض مع ما ثبت  
 من كون الأخبار جملاً فعلية ، حتى وإن خُرِّجَ المنصوب على أحد  
 الأوجه التي تقدم ذكرها ، فإن هذا لا يخرج أخبار أفعال هذا الباب عن  
 كونها جملاً فعلية فعلها مضارع .  
 إلا أنه من الواضح أن القول بأن نصب " صائماً " وأبؤساً " على  
 أنه من مراجعة الأصول المهجورة - المرفوضة - فيه فائدة كبيرة ،  
 وهي بيان عمل هذه الأفعال ، مما مكننا أن نعلم من أي باب هي .  
 ١٠ - حذف الخبر في باب " لا " العاملة عمل " إن " :  
 تعمل " لا " عمل " إن " إلحاقاً بها ، لمشابتها لها في التصدير ،  
 والدخول على المبتدأ والخبر .  
 ويشترط لعملها عدة شروط منها : أن يكون اسمها نكرة بإجماع

(١) انظر : شرح الكافية للرضي ٣٠٣/٢ ، والتذييل ٣٤٣/٤ ، وتخليص الشواهد ص ٣١١  
 والتصريح ٣٠٣/١ - ٣٠٤ ، والخزانة ٣٢١/٩ .

(٢) انظر : تخليص الشواهد ص ٣١١ ، والتصريح ٢٠٤/١ ، والخزانة ٣٢١/٩ .

(٣) انظر : النهاية في غريب الحديث ٣٩٤/٣ - ٣٩٥ ، والتذييل ٣٤٣/٤ ، وتخليص  
 الشواهد ص ٣١٢ ، والتصريح ٢٠٤/١ ، والخزانة ٣٢١/٩ .

(٤) انظر : التذييل ٣٤٣/٤ ، وتخليص الشواهد ص ٣١٢ ، وأوضح المسالك ص ٥٤ ،  
 والتصريح ٢٠٤/١ ، والخزانة ٣٢١/٩ .

البصريين ، وخالف في هذا الكوفيون ، فأجازوا عملها في بعض المعارف (١) .

وأما خبرها فإنه يجب تنكيره كذلك ، لأن اسمها نكرة ، وله عدة أحكام ، منها :

حذف هذا الخبر ، وذلك على التفصيل الآتي :

١- ذهب الزمخشري (٢) إلى أن أهل الحجاز يحذفونه كثيراً ، ويجوزون إظهاره نحو : لا رجل أفضل منك ، ولا أحد خير منك .

وأما بنو تميم فقال إنهم (٣) : " لا يثبتونه في كلامهم أصلاً " .

٢- وذهب أبو موسى الجزولي (٤) إلى أن حذفه ملتزم عندهم بشرط أن يكون غير ظرف . وقد وافقه ابن عصفور في هذا (٥) .

وقد تابع ابن يعيش الزمخشري ، فقال عن مذهب بني تميم (٦) : " وأما بنو تميم فلا يجيزون ظهور خبر " لا " ألبتة ، ويقولون : هو من الأصول المرفوضة ، ويتأولون ما ورد من ذلك فيقولون في قولهم : لا رجل أفضل منك : إن " أفضل " نعت لـ " رجل " على الموضع ، وكذلك : " خير منك " نعت لـ " أحد " على الموضع " .

٣ - وذهب أبو علي الشلوبين (٧) وابن مالك (٨) ومن تابعهما (٩) إلى أن الخبر في هذا الباب على حالين :

الأول : أن يعلم الخبر في هذا الباب بدلالة لفظ سابق أو قرينة حالية ؛ فإنه يكثر حذفه عند الحجازيين ، سواء أكان ظرفاً أم مجروراً

- (١) انظر : التذييل ٢٧٨/٥ ، والهمع ٤٦٣/١ .  
 (٢) انظر : المفصل ص ٥٢ .  
 (٣) المفصل ص ٥٢ .  
 (٤) انظر : المقدمة الجزولية ص ٢٢٠ - ٢٢١ ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ١٠٠٥/٣ ، وشرح الكافية للرضي ١١٢/١ .  
 (٥) انظر : شرح الجمل ٤١٠/٢ ، والتذييل ٢٤١/٥ .  
 (٦) شرح المفصل ١٠٧/١ ، وانظر : الأشباه والنظائر ١٥٤/١ .  
 (٧) انظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير ١٠٠٥/٣ - ١٠٠٦ .  
 (٨) انظر : شرح التسهيل ٥٦/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٥٣٥/١ - ٥٣٧ .  
 (٩) والتذييل ٢٣٩/٥ - ٢٤٤ ، وأوضح المسالك ص ٧١ ، والتصريح ٢٤٦/١ ، والهمع ٤٦٩/١ .

أو غير ذلك ، نحو : لا إله إلا الله ، وذلك بإضمار الخبر ، وتقديره : لا إله إلا الله حق ، أو لنا ، أو في الوجود ، أو نحو ذلك . وكقولك للمريض : لا بأس ، أي : عليك .

وأما التميميون وكذا الطائون فيلتزمون حذفه .  
والثاني : إن لم يعلم بقرينة قولية ولا حالية ، فإنه لا يجوز حذفه أحد ، فضلاً عن أن يوجهه ، نحو قوله صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup> : " لا أحدٌ أغيرُ من الله " . فهنا لا يصح حذف الخبر " أغير " لفساد المعنى بحذفه .

والصواب هو ما ذهب إليه أبو علي الشلوبين وابن مالك ومن وافقهما ، وخاصة في الحالة الثانية ، وذلك لأن حذف الخبر من غير دليل لا من لفظ ولا من قرينة حالية ؛ يجعل الكلام لا فائدة فيه ، وقد أجمع العرب على ترك التكلم بما لا فائدة فيه <sup>(٢)</sup> وعلى هذا فلا يكون الخبر عندهم أصلاً مرفوضاً مطلقاً كما نص على ذلك ابن يعيش رحمه الله .

#### ١١ - الاستثناء :

الخلاص في ناصب المستثنى :

اختلف في ناصب المستثنى بـ " إلا " من التام الموجب على تسعة أقوال <sup>(٣)</sup> وسوف أقصر الحديث على أحد هذه الأقوال لأن له مناسبة لهذا البحث ؛ وهو القول بأن الناصب للمستثنى " إلا " بنفسها . وهذا القول صححه ابن مالك ، واحتج له بحجج كثيرة ، ونسبه إلى سيبويه <sup>(٤)</sup> .

(١) رواه البخاري في كتاب التفسير : سورة الأنعام ، الباب السابع ١٦٩٦/٤ ، والأعراف : الباب الأول ، ١٦٩٩/٤ ، ورواه في صحيحه بلفظ : " لا شيءٌ ..... " ح ٥٢٢٢ ، ورواه مسلم بهذا اللفظ في صحيحه ، كتاب التوبة ، الباب السادس ح ٣٣ ، ٢١١٣/٤ .

(٢) انظر : شرح الكافية الشافية ٥٣٧/١ ، والتنزيل ٢٣٩ /٥ ، والهمع ٤٧٠/١ .

(٣) انظر : الكتاب ٣١٠/٢ ، والمقتضب ٣٩٠-٣٩١ ، ٣٩٦ ، والإنصاف ٢٤٣/١ ، ٢٤٧ ، وابن يعيش ٧٦-٧٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٤/٢ ، ٣٨٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٧٧-٢٧٩ ، وشرح الكافية للرضي ٢٢٦/١ - ٢٢٧ ، والارتشاف ١٥٠٥-١٥٠٦ ، ورفص المباني ص ١٧٦ ، والجنى الداني ٥١٦ - ٥١٧ ، والهمع ١٨٨/٢ .

(٤) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٤/٢ - ٢٧٥ ، والكتاب ٣١٠ /٢ ، ٣٢٦ .

كما تُسبب هذا القول إلى المازني ت (٢٤٩ هـ) والمبرد والزجاج ت (٣١١ هـ) والكوفيين<sup>(١)</sup>.  
وقد انتصر ابن مالك لهذا القول بقوة ، واستدل على أنها العاملة  
النصب في المستثنى هو اختصاصها بالاسم ، ولم تكن كجزء منه ،  
فوجب لها العمل كوجوبه لسائر الحروف التي هي كذلك<sup>(٢)</sup>.  
وقد أجاب عن الاعتراضات التي قد تورد عليه بما يلي :  
الاعتراض الأول :

يقال كيف حكمت بعمل " إلا " النصب في المستثنى وهي ليست  
مختصة به ، بل تدخل على الفعل أيضاً، ومعلوم أن الحرف إذا لم يكن  
مختصاً لم يعمل ؟ فأجاب بقوله : " فإن قيل : قاعدة الدلالة على إلحاق  
" إلا " بالعوامل إنما هي دعوى اختصاصها بالاسم ؟ قلت : ودخولها  
على الفعل ليس مانعاً من اختصاصها بالاسم ، لأن كل فعل دخلت عليه  
مؤول باسم ، ولذا قالوا في : نشدتك الله إلا فعلت ، معناه : ما أسألك  
إلا فعلك"<sup>(٣)</sup>.

الاعتراض الثاني :

أن " إلا " إذا توسطت بين عامل مفرغ ومعموله ألغيت وجوبا  
إذا كان التفريغ محققا ، نحو : ما قام إلا زيد ، وجوازا إذا كان مقدرا  
نحو : ما قام أحد إلا زيد ، فإنه في تقدير : ما قام إلا زيد ، لأن " أحد  
" مبدل منه ، والمبدل منه غالباً في حكم الساقط ، فكيف يقال إنها  
عملت النصب في المستثنى ؟  
فأجاب بقوله :

" قد شبه سيبويه<sup>(٤)</sup> " إلا " في : ما قام إلا زيد " بـ " لا " في : لا  
مرحباً ، لأن كل واحدة منهما دخلت على كلام عمل بعضه في بعض ،  
فلم تغير منه شيئاً ، فكما لم يلزم من كون " لا " غير عاملة في : لا

(١) انظر : المقتضب ٤/٣٩٠ ، والإنصاف ١/٢٤٣ ، وأسرار العربية ص ١٨٥ ، وشرح  
الجمال لابن عصفور ٢/٣٨٤ ، وشرح الكافية للرضي ١/٢٢٦ ، ووصف المباني ص  
١٧٦ ، والجنى الداني ص ١٥٦ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ٢/٢٧٤ .

(٣) شرح التسهيل ٢/٢٧٤ .

(٤) انظر : الكتاب ١/٣٦٠ .

مرحباً بإبطال عملها في : لا مرحباً بك عندنا ، لا يلزم من كون " إلا غير عاملة في : ما قام إلا زيد بإبطال عملها في : ما قاموا إلا زيداً " (١)

الاعتراض الثالث :

إنها لو كانت عاملة لجرّت المستثنى ، لأن الجر هو اللائق بعامل الاسم الذي لا يشبه الفعل . فأجاب بقوله :

" لا نسلم أن اللائق بعامل الاسم الذي لا يشبه الفعل هو الجر خاصة ، بل اللائق به عمل لا يصلح للفعل وهو : جر ، أو نصب لا رفع معه ، فكان النصب أولى بالأربعة لأنه أخف من الجر ، ... ، وأيضاً فإن " إلا " مخصوصة بكثرة الاستعمال والتعرض للتكرار ، فأوثرت من بين أخواتها الحرفية بأخف الإعرابين " (٢) .

الاعتراض الرابع :

أنها " لو كانت عاملة لم يقع الضمير بعدها إلا متصلاً ، كما يقع بعد " إن " وأخواتها ، والأمر بخلاف ذلك ، قال تعالى (٣) : ﴿ ضَلَّ مَنْ

تدعون إلا إياه ﴾ وقد ... قالوا في الاستثناء المنقطع : ما في الأرض أخبث منه إلا إياه " (٤) .

فأجاب ابن مالك عن هذا بخمسة أجوبة ، وسأنتخب منها واحداً وهو آخرها - لأنه هو المناسب لهذا لبحث والمقصود منه - قال :

" الخامس : أن " إلا " تشبه " لا " العاطفة في لزوم التوسط ، وجعل ما بعدها مخالفاً لما قبلها ، و " لا " العاطفة لا يليها المضمرة إلا منفصلاً ، فجرّت في ذلك مجراها ، ومع ذلك فالمستحق بعد " إلا " النصب على الاستثناء شبه بالمفعول المباشر عامله ، فكان له حظ في

(١) شرح التسهيل ٢/ ٢٧٤ .

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٢٧٧ .

(٣) سورة الإسراء من الآية ٦٧ .

(٤) شرح التسهيل ٢/ ٢٧٥ .

الاتصال إذا كان مضمرا ، فنبهوا على ذلك بقول الشاعر:

وما أبالي إذا ما كنت جارتنا ألا يجاورنا إلاك ديار<sup>(١)</sup>

وقول الآخر :

أعوذ برب العرش من فئة بغت<sup>(٢)</sup> عليّ فما لي عوض إلاه ناصر

، ..... ، وأيضاً فالمعروف في كلام العرب إيقاع المنفصل موقع المتصل للاضطرار ، .... ، وأما وقوع المتصل موقع المنفصل للاضطرار فغير معروف .

فلو لم يكن الأصل في الضمير المنصوب على الاستثناء بعد " إلا " الاتصال لم يسغ لقائلي البيتين المذكورين أن يفعل ما فعلا ، كما لا يسوغ في المعطوف ولا في المعطوف معه " (٣) .

وقال أيضاً : " والأكثر على أن الاتصال فيه لم يستبح إلا للضرورة ، لأن حق الضمير الواقع بعد " إلا " الانفصال ، اعتباراً بأن " إلا " غير عاملة ، ومن حكم على " إلا " بأنها عاملة لم يعد هذا من الضرورات ، بل جعله مراجعة لأصل متروك " (٤) .

وهذا القول الذي ذهب إليه ابن مالك قد وصفه المرادي (٧٤٩ هـ) بالقوة بالنسبة لباقي الأقوال - مع قولين آخرين معه - (٥) .

ووصفه السيوطي بذلك أيضاً ، قال بعد سرده لأقوال النحويين في ناصب المستثنى : " ولم يترجح عندي قول منها ، فلذا أرسلت الخلاف ، وأقواها الثلاثة الأول - ومنها مذهب ابن مالك - والأخير "

(١) من البسيط ، وقائله غير معروف رغم كثرة الاستشهاد به . انظر : الخصائص ٣٠٧/١ ، ١٩٥/٢ ، وابن يعيش ١٠١/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٩٩/١ ، ٤٨١ ، والتذليل ٢٣٣/٢ ، والخزانة ٢٧٨/٥ ، ٢٧٩ ، ٣٢٥ .

(٢) من الطويل ، وقائله غير معروف . انظر : ابن عقيل ٨٩/١ ، والتصريح ٩٨ /١ ، والمقاصد النحوية ٢٥٥/١ ، الدرر ٨٤/١ .

(٣) شرح التسهيل ٢٧٦/٢ .

(٤) شرح التسهيل ١٥٢/١ .

(٥) انظر : الجنى الداني ص ٥١٧ .

(١)

وبعد ، فإن ابن مالك قد وضع أمامنا تخريجين لما ورد من إيقاع الضمير المتصل بعد " إلا " وهما :

الأول : أن ذلك من الضرورات الشعرية .  
والآخر : أن هذا من مراجعة الأصول المتروكة .

وقد ذكر قبله ابن جني وجهها آخر يكون ثالثاً ، وهو : أن ذلك من حمل الأصل على الفرع ، فالأصل في الضمير الاتصال ، وانفصاله فرع ، وهذا الصنيع شائع في كلام العرب (٢) .

والذي يظهر أن الحمل على أن ذلك من مراجعة الأصول المرفوضة ، أو من حمل الأصل على الفرع ؛ أولى من الحمل على الضرورة ، وذلك لأن قيام بعض الضمائر مقام بعض ثابت في كلام العرب ، فيكون في ذلك موافقة لبعض كلام العرب ، بخلاف الضرورة التي هي خروج عن قانون كلام العرب .

١٢ - صيغة التعجب " أفعل بكذا ... " !  
للتعجب صيغتان قياسيتان :

الأولى : ما أفعل كذا ! نحو قوله تعالى (٣) : ﴿ فما أصبرهم على

النار ﴾ .

والثانية : أفعل بكذا ! نحو قوله تعالى (٤) : ﴿ أسمع بهم وأبصر ﴾ .

وقد اختلف النحويون في هاتين الصيغتين من حيث الاسمية والفعلية :

فأما الصيغة الأولى : فذهب البصريون والكسائي إلى أن " أفعل " فعلٌ بدليل لزومه نون الوقاية مع ياء المتكلم .

وذهب باقي الكوفيين إلى أنه اسم ، بدليل سماعه مصغراً .

والراجح القول الأول لكون دليله مطرداً ، بخلاف الثاني فدليله شاذ

(١) الهمع ١٨٨/٢ .

(٢) انظر : الخصائص ١/٣٠٠ ، ٣٠٣ ، ٣٠٧ ، والاقتراح ص ١٩٢ ، ٢٠١ .

(٣) سورة البقرة من الآية ١٧٥ .

(٤) سورة مريم من الآية ٣٨ .

وأما الصيغة الثانية : فقد أجمع النحويون على فعلية " أفعل " ثم اختلفوا على قولين :

الأول : ذهب جمهور البصريين إلى أن لفظه الأمر ومعناه التعجب لا الأمر ، أي : أنه فعل ماض جاء على صيغة الأمر .  
والآخر : ذهب الكوفيون وعدد من النحويين إلى أن لفظه ومعناه الأمر<sup>(١)</sup> .

وقد اعترض على البصريين بأن ما ذهبوا إليه مخالف لقاعدة مقررة ، هي :

أن الأصل مطابقة اللفظ للمعنى ، وما ذهبوا إليه مخالف لهذا<sup>(٢)</sup> . فأجابوا عن القاعد بقولهم : " إن هذا الأصل قد ترك في مواضع عديدة ، فليكن متروكاً هنا " <sup>(٣)</sup> .

ومن تلك الموضع الخارجة عن هذا الأصل : ورود لفظ الاستفهام بمعنى التسوية في قولهم : سواء عليّ أقيمت أم قعدت . ومجيء لفظ النداء بمعنى الاختصاص في قولهم : اللهم اغفر لنا أيّتها العصابة<sup>(٤)</sup> .  
" وللكوفيين أن يقولوا : لم يترك هذا الأصل في موضع إلا لحامل ، فما الذي حملهم على تركه هنا ؟

ويجاب بأن الحامل موجود ، وهو : أن اللفظ إذا احتيج في فهم معناه إلى أعمال فكر كان أبلغ وأكد مما إذا لم يكن كذلك ، لأن النفس حينئذ تحتاج في فهم المعنى إلى فكر وتعب ، فتكون به أكثر كلفاً وضئاً مما إذا لم تتعب في تحصيله ، وباب التعجب موضع المبالغة ، فكان في مخالفة اللفظ من المبالغة ما لا يحصل باتفاقهما ، فخالفنا لذلك ، وقد ورد الخبر بلفظ الأمر في قوله تعالى<sup>(٥)</sup> : ﴿ فليمدد له

(١) انظر : أوضح المسالك ص ١٦٧ - ١٦٨ ،

(٢) انظر : الأشباه والنظائر ١/١٤٠ .

(٣) الأشباه والنظائر ١/١٤٠ . وانظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/٢٩١ - ٢٩٢ .

(٤) انظر : الكتاب ٢/٢٣١ - ٢٣٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/٢٩١ - ٢٩٢ ، والأشباه والنظائر ١/١٤٠ .

(٥) سورة مريم من الآية ٧٥ .

الرحمنُ مدّاً ﴿ وجاء عكس ذلك " (١) .

### ١٣- " أفعل " التفضيل :

يصاغ " أفعل " التفضيل قياساً على وزن " أفعل " للمذكر ، كقوله تعالى (٢): ﴿ هم أحسنُ أثاثاً ورءياً ﴾ وعلى وزن " فُعلى " للمؤنث ، كقولك : عائشة - رضي الله عنها - فُضلى النساء .

إلا أن هناك صيغتين خرجتا عن وزن " أفعل " وهما : خَيْر ، و شَرَّ ، ووجه ذلك أنه " لما كثر استعمال صيغة التفضيل في الخير والشر ؛ اختصروهما فحذفوا الهمزة ، وقالوا في المدح والذم : هو خير من كذا ، وشر من كذا ، ورُفِضَ " أخير " و " أشرَّ " إلا فيما ندر " (٣) . وعلى هذا صار " أخير " و " أشرَّ " هو : " الأصل المرفوض " (٤) .

ومن استعمال " أخير " نادراً قول الراجز :

بلال خيرُ الناس وابن الأخير (٥)

ومن استعمال " أشرَّ " قراءة من قرأ قوله تعالى (٦): ﴿ سيعلمون

غداً من الكذابُ الأشرُّ ﴾ .

### ١٤ - المنصوب على التحذير والإغراء :

أولاً - المنصوب على التحذير :

(١) الأشباه والنظائر ١/١٤٠ .

(٢) سورة مريم من الآية ٧٤ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٥٢ - ٥٣ . وانظر : شرح الكافية الشافية ٢/١١٢١ ، ١١٢٧ ، وشرح العمدة ٢/٧٦٩ - ٧٧٠ .

(٤) المحتسب ٢/٣٤٩ ، وانظر : الكشف ٤/٤٣٨ .

(٥) نسب لرؤية في المحتسب ٢/٣٤٩ ، والدر المصون ١٠/١٤٠ ، وليس في ديوانه ، ولكن ولكن في الديوان ص ٦٢ بيتاً يصلح شاهداً ، وهو قوله :  
يا قاسم الخيرات وابن الأخير

وانظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣/٥٣ ، وشرح الكافية الشافية ٢/١١٢٧ ، والتصريح ١٠١/٢ ، والهمع ٣/٢٨٠ ، والدر ٢/٥٣٧ .

(٦) سورة القمر من الآية ٢٦ ، وهي قراءة أبي قلابة ، وقتادة ، وأبي حيوة . انظر : المحتسب ٢/٣٤٩ ، والبحر ٨/١٨٠ ، والقرطبي ١٧/١٢٢ - ١٢٣ .

تعريفه : هو اسم منصوب معمول لفعل محذوف وجوباً أو جوازاً  
تقديره : أَحْذَرُ ، ونحوه <sup>(١)</sup> .

وله ثلاث طرق :

الأولى : أن يذكر المُحَدَّر بلفظ " إِيَّاكَ " أو أحد فروعها : إِيَّاكَ ،  
وإِيَّاكُمْ ، وإِيَّاكَ ،  
وفروعه ، نحو : إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ ، وإِيَّاكَ بِمَنْ ، نحو : إِيَّاكَ مِنَ  
الإهمال .

والثانية : ذكر المحل المخوف عليه ، ويكون بذكره نائباً عن " إِيَّاكَ " مضافاً إلى كاف خطاب للمحذَّر من غير عطف ولا تكرار ، أو مع  
العطف ، أو التكرار ، نحو : نَفْسَكَ ، أو نَفْسَكَ وَمَالِكَ ، أو نَفْسَكَ نَفْسَكَ

والثالثة : ذكر المحذَّر منه مكرراً أو معطوفاً عليه ، أو بدونهما ،  
نحو : الْأَسَدَ الْأَسَدَ ، وكقوله تعالى <sup>(٢)</sup> : ﴿ فَقَالَ لَهُم رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ  
وَسُقْيَاهَا ﴾ ونحو : الْأَسَدَ <sup>(٣)</sup> .

والعامل في هذا الباب له حالتان :

الأولى : وجوب الحذف .

والثانية : جواز الحذف والذكر .

فإذا ذكر المحذَّر بلفظ " إِيَّاكَ " أو أحد فروعها ، أو ذكر مكرراً ، أو  
عطف عليه ، فإن العامل في هذه الحالة واجب الحذف ، وذلك أنه لما  
كثر التحذير بلفظ " إِيَّاكَ " جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل ، وكذا الحال مع  
العطف ،

لأن العطف كالبديل من اللفظ بالعامل ، وكذا مع التكرار ، لأن  
التكرار بمنزلة العطف ، وأيضاً لدلالة الحال عليه وظهور معناه <sup>(٤)</sup> .  
وقد نص ابن يعيش على أنه قد كثر ذلك " حتى لزم الحذف ،

(١) انظر : حاشية يس على التصريح ١٩٢/٢ ،

(٢) سورة الشمس الآية ١٣ .

(٣) انظر : التصريح مع حاشية يس ١٩٢/٢ ، وشرح الأشموني مع الصبان ١٤٢/٣ - ١٤٣ ، وضياء  
السالك ٣٠٨/٣ .

(٤) انظر : شرح ابن يعيش ٢٥/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٧٧/٣ - ١٣٧٨ ، وشرح  
الألفية لابن الناظم ص ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، والتصريح مع حاشية يس ١٩٢/٢ ، والهمع  
١٨ ، ١٧/٢ .

وصار ظهور العامل فيه من الأصول المرفوضة " (١) .  
وأما إذا ذكر المحذّر منه أو المحل المخوف عليه مفرداً نحو :  
الأسد ، أو نفسك ، فإن العامل لا يجب حذفه ، بل يجوز ذلك ويجوز  
إظهاره ، فنقول : احذّر الأسد أو باعد نفسك ، ونحو ذلك .  
ثانياً : المنصوب على الإغراء :  
تعريفه : هو اسم منصوب بفعل مضمر وجوباً أو جوازاً تقديره :  
الزم ، ونحوه .  
وهو كالتحذير في أنه يجب حذف عامله إذا كان المُعْرَى به مكرراً  
أو معطوفاً ، نحو : أخاك أخاك ، أو : الجدّ والاجتهاد ، فيكون منصوباً  
بتقدير : الزم ، ونحوه وجوباً .  
فإن كان مفرداً جاز الحذف نحو : أخاك ، وجاز الإظهار نحو :  
الزم أخاك .

### اسم الفعل :

١٥ - أولاً : تعريفه وأقسامه :

هو : " ما ناب عن الفعل معنى وعملاً ، وليس فضلة في الكلام ،  
ولا متأثراً بعامل دخل عليه " (٢) .  
وقد ذهب جمهور النحويين إلى أنه قسمان : مرتجل ، و منقول .  
فالمرتجل : ما وضع من أول الأمر اسماً للفعل ، ولم يوضع في  
الأصل لشيء ما بل وضع ابتداء اسماً للفعل ، نحو : شتان ، وصّه ،  
بمعنى : بَعْدَ ، واسكت .  
والمنقول : ما كان موضوعاً في الأصل لشيء ما ، ثم نقل ذلك إلى  
اسم الفعل فيكون اسم فعل في ثاني أحواله (٣) .  
ونقله يكون من عدة أشياء :  
١- إما من ظرف ، نحو : أمامك زيداً ، ومكانك ، بمعنى :  
اثبت ، ودونك ، بمعنى : خُدْ .  
٢- وإما من جار ومجرور ، نحو : عليك زيدا ، أي : الزمه

(١) شرح ابن يعيش ٢/٢٥ .

(٢) شرح كتاب الحدود ص ١٨٠ .

(٣) انظر : شرح كتاب الحدود للفاكهي ص ١٨١ - ١٨٢ .

، وإليك بمعنى : تَنَحَّ .  
 ٣- وإما من مصدر استعمل فعله ، نحو : رويد زيذا ، أي :  
 أمهله أو أهمل فعله نحو : بله زيذا ، بمعنى : دَعَه (١).  
 وقد خالف الرضي في القسم الأول وهو المرتجل ، فقد رأى أنه  
 ليس مرتجلاً ، وإنما هو منقول ، وهو على قسمين :  
 أحدهما : ما يشبه أن يكون مصدرأ في الأصل وإن لم يثبت  
 استعماله ، نحو : وشكان ، وبطان ، وسرعان ، وشتان ، فقد رأى أنها  
 كانت مصادر في الأصل ، لأنه قام دليل قطعي على كونها منقولة إلى  
 معنى الأفعال عن أصل ، وأشبه ما يكون أصلها المصادر للمناسبة  
 بينهما وزناً ، ولإلحاقها بأخواتها من نحو : رويد ، وبله ، وفداء .  
 والآخر : أن بعضها كانت أصواتاً ، ثم نقلت إلى المصادر ، ثم منها  
 إلى أسماء الأفعال ، نحو : صه ، ومه ، ودع ، أي : انتعش ، وبس ،  
 بمعنى : ارفق (٢).

ثم قال : " فإذا تقرر هذا ثبت أن جميع أسماء الأفعال منقولة إما عن  
 المصادر الأصلية ، أو عن المصادر الكائنة في الأصل أصواتاً ، أو  
 عن الظروف أو عن الجار والمجرور ، فلا تقدر إذا باعتبار الأصل لا  
 في حد الاسم ولا في حد الفعل .  
 وعدم استعمال بعضها على أصله لا يضر لما ثبت كونه عارضاً  
 بالدليل ، إذ رُبَّ أصل مرفوض وعارض لازم " (٣).  
 فقله : " فلا تقدر إذا باعتبار الأصل لا في حد الاسم .... " . بيانه  
 : أن حد الاسم المشهور : كل كلمة دلت على معنى في نفسها غير  
 مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة (٤) وحد الفعل : كل كلمة دلت على معنى  
 في نفسها مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة (٥) . فلا تقدر لأن أسماء الأفعال  
 ليس اقترانها بالزمن بوضعها الأول ، وإنما بالوضع الثاني (٦) كما تقدم  
 بيانه آنفاً .

(١) انظر : شرح كتاب الحدود للفاكهي ص ١٨٢ ، وشرح الكافية للرضي ٦٦/٢ ، وأوضح  
 المسالك ص ٢١٤ .

(٢) انظر : شرح الكافية ٦٦/٢ .

(٣) شرح الكافية ٦٦/٢ - ٦٧ .

(٤) انظر : شرح الكافية للرضي ٩/١ .

(٥) انظر : شرح الكافية للرضي ٢٢٣/٢ .

(٦) انظر : شرح الكافية للرضي ٩/١ ، ١١ .

والذي يظهر لي أن القول بالأصل المرفوض لبعض أسماء الأفعال والأخذ به أمر لا مانع منه ؛ لأنه يصلح أساساً لبيان حقيقة هذه الألفاظ التي أشكلت على النحويين ، فوقع الخلاف في أصلها وحقيقتها وعملها ومعانيها ، ... إلخ .

١٦ - ثانياً : بَدَادِ :

ومما اختلف فيه النحويون " بَدَادِ " في نحو قول الشاعر :

وَذَكَرْتُ مِنْ لَيْنِ الْمُحَلَّقِ شَرِبَةً<sup>(١)</sup> والخيل تعدو بالصعيد بَدَادِ<sup>(٢)</sup>

١- فذهب سيبويه<sup>(٢)</sup> إلى أن " بداد " معدول عن مصدر مؤنث لا عن وصف قال : " فهذا بمنزلة قوله : تعدو بدداً "<sup>(٣)</sup>، وعلى هذا يكون المصدر مؤولاً بالحال<sup>(٤)</sup>.

وقد وفقه المبرد على ذلك<sup>(٥)</sup>.

٢- وذهب الأعم<sup>(٦)</sup> إلى أنه اسم للتبدد ، معدول عن مؤنث ، كأنه كأنه سمي التبدد بَدَّةً ، ثم عدلها إلى بداد ، كما سمي البرُّ : بَرَّةً .

٣- وذهب ابن يعيش إلى أن المراد بـ " بداد " بدداً " بمعنى متبذدة ، فهو مصدر في معنى اسم الفاعل ، كقولهم : عدل ، بمعنى : عادل ، وِعْوَر ، بمعنى : غائر "<sup>(٧)</sup> .

ثم قال : " والتحقيق فيه أنه اسم لمصدر مؤنث معرفة ، كأنه : البِدَّةُ ، وإن كان لا يتكلم به ، كأنه أصل مرفوض "<sup>(٨)</sup> .

٤- وذهب الرضي<sup>(٩)</sup> إلى أنه وصف مؤنث معدول عن متبذدة ،

(١) من الكامل ، وقد نسبه سيبويه ٢٧٥/٣ للنايعة الجعدي ، وكذا الأعم ٣٩/٢ ، وهو في ديوانه ص ٢٤١ . ونسب لعوف بن الخرع في : شرح ابن يعيش ٥٤/٤ ، واللسان ٧٨/٣ ، والخزانة ٣٦٤/٦ . أي : شربت من لين الإبل الذي عليه وسوم كأمثال الحلق . والصعيد : وجه الأرض . وانظر : الأمالي الشجرية ٣٥٧/٢ ، والخزانة ٣٦٧/٦ ، والدرر ٢٥/١ .

(٢) انظر : الكتاب ٢٧٥/٣ .

(٣) الكتاب ٢٧٥/٣ .

(٤) انظر : الخزانة ٣٦٣/٦ .

(٥) انظر : المقتضب ٣٦٨/٣ ، ٣٧١ .

(٦) انظر : تحصيل عين الذهب ٣٩/٢ .

(٧) انظر : شرح المفصل ٥٤/٤ .

(٨) شرح المفصل ٥٤/٤ .

(٩) انظر : شرح الكافية ٧٨/٢ .

أي : متفرقة ، فهو حال (١) .  
والذي يظهر لي أن ما ذهب إليه الرضي هو الراجح ، وذلك  
لأمرين :  
الأول : أنه جعله وصفاً معدولاً .  
والآخر : أنه جعله نكرة .  
والأصل في الحال أن تكون وصفاً " مشتقة " نكرة ، ولا تجيء من  
المعرفة إلا نادراً ، مع تأويلها بالنكرة .  
وعلى هذا يكون ما ذهب إليه ابن يعيش من أنه " بداد " اسم  
لمصدر مؤنث معرفة كأنه البدة - وإن كان لا يتكلم به كأنه أصل  
مرفوض - مرجوحاً .  
وكذا المذهب الأول والثاني ، فإنه يضعفهما القول بأن " بداد " مصدر ، أو معدول عن مصدر .  
١٧- ما لا ينصرف :  
أولاً : توطئة :  
تعريفه :  
اختلف في تعريفه بناء على الاختلاف في تعريف الصرف على  
قولين :  
" فليل : هو المسلوب منه التنوين ، بناء على أن الصرف ما في  
الاسم من الصوت ، أخذاً من الصريف ، وهو الصوت الضعيف .  
وقيل : هو المسلوب منه التنوين والجر معاً ، بناء على أن الصرف  
هو التصرف في جميع المجاري " (٢) .  
وحكم ما لا ينصرف أنه لا ينون ولا يجر بالكسرة .  
وما لا ينصرف نوعان :  
أ- ما يمتنع صرفه لعله واحدة تقوم مقام علتين .  
ب- ما يمتنع لعلتين من علل تسع .  
ومن هذه العلل :

(١) انظر : الخزانة ٣٦٣/٦ .

(٢) الهمع ٨٥/١ .

المنع من الصرف للتعريف [ العلمية ] ووزن الفعل .  
ويشترط في وزن الفعل المعتبر مانعاً من الصرف ثلاثة شروط :  
١- أن يكون الوزن إما خاصاً بالفعل ، بحيث لا يوجد في غيره إلا في علم أعجمي معرّب ، أو يوجد نادراً في الاسم ، نحو ما كان على صيغة الماضي المبني للمفعول ، مثل : دُئِلَ - اسماً لقبيلة - .  
وإما أن يكون الفعل أولى بهذا الوزن لكونه غالباً فيه ، أو لكونه مبدوءاً بزيادة تدل في الفعل على معنى ولا تدل في الاسم على معنى (١)

٢- أن تكون بنية الوزن لازمة ، فإن لم يلزم الفعل وزناً واحداً لم يُمتنع ، نحو : " امرؤ " إذا سُمي به فصار علماً ، فإنه في الرفع " امرؤ " فهو نظير : اكتب - الأمر من كتب - وفي النصب : امرأ ، فهو نظير : اعلم - الأمر من علم - وفي الجر : امرئ ، نظير : اضرب - الأمر من ضرب - فلم يلزم وزناً واحداً في الأحوال الثلاثة ، وهذا لا يمنع من الصرف لعدم اللزوم (٢) .

٣- أن يكون الوزن باقياً على الهيئة التي تخص الفعل ، أو تغلب عليه ، فإن تغيرت الهيئة بما يلغي الوزن صرف ، نحو : قَيْلَ ، و : رُدُّ ، فإنهما في الأصل على وزن : فُعِلَ ، وهو وزن يخص الفعل ، لكنها زالت من اللفظ ، فصار النطق بـ : قَيْلَ ، و : رُدُّ كالنطق بـ : فَيْلَ ، و بُرْدَ ، فلم يعتد بكونهما في الأصل على وزن : فُعِلَ ، وذلك لرفض أصله - وهو استعماله - فصار كأنه لا أصل له غير البناء الذي هو عليه (٣) .

ثانياً : الخلاف في " ألبب " (٤) - علماً - ونحوه :  
إذا سُمي بـ " ألبب " ونحوه مما تغيرت هيئته ، فقد اختلف فيه على قولين :

الأول : ذهب الأخفش (١) إلى أنه يصرف ، وذلك لفقد شرطه - وهو

(١) انظر : التصريح ٢/٢١٩ - ٢٢٠ ، والهمع ١/١٠٤ .

(٢) انظر : شرح العمدة ٢/٨٥٩ ، والتصريح ٢/٢٢٠ - ٢٢١ ، والهمع ١/١٠٥ .

(٣) انظر : ابن يعيش ١/٦٠ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١٤٦٣ ، وشرح العمدة ٢/٨٥٩ .

(٤) جمع لبّ ، وهو : العقل ، وهذا الجمع قليل ، والأكثر أن يجمع على ألباب . انظر : الصحاح ١/٢١٦ ، واللسان ١/٧٣٠ .

الشرط الثالث المذكور آنفاً - فهو قد باين الفعل بفك إدغامه ، فهو الآن على وزن : أنصُر أو أكْثُب ، والمضارع الذي على وزنه يغلب على عينه ولامه الإدغام إذا كانا من نوع واحد ، نحو : أشدُّ ، وأعدُّ<sup>(٢)</sup> .  
والآخر : ذهب سيويوه<sup>(٣)</sup> إلى أنه يمنع من الصرف .  
والراجح مذهب سيويوه ، وقد صححه ابن مالك<sup>(٤)</sup> ووافقه النحويون<sup>(٥)</sup> من بعده ، وذلك لما يأتي :

١- أن تغيير هيئة " ألبب" لا يكون مانعاً من اعتبار الوزن ، لأن الفك رجوع إلى أصل متروك وهو الفك ، فهو بذلك نظير ما حقه الإعلال ولم يعمل نحو : " استحوذ " حيث إن قياسه أن يعمل فيقال : استحاذ ، ومعلوم أن تصحيح استحوذ ونحوه لا يمنع من اعتبار الوزن بإجماع النحويين ، لأن تصحيحه منبه على أصل مرفوض في نحو : استقام ، وهو : استقوم .

فكذلك الفك في ألبب لا يمنع من اعتبار الوزن أيضاً .

٢- أن الفك يقع في الأفعال أكثر من الأسماء ، فقد قالوا في التعجب : أشدُّ بكذا ! ففكوا الدالين المدغمتين لزوماً ، وقالوا في الأمر والجزم : ارثدُّ ، ولم يردد ، ففكوا جوازاً .

٣- أنهم وإن كانوا قد فكوا أفعالاً شذت في القياس ، وفصحت في الاستعمال ، نحو : ضَيَّبَ يَضْبِبُ ، وضَبَّبَ يَضْبِبُ<sup>(٦)</sup> وقالوا : أَلَلَّ السَّقَاءُ يَأَلَلُ<sup>(٧)</sup> ولَحِحَّتْ العين تَلْحَحُ<sup>(٨)</sup> إلا أن الفك فيها حالة لم يخرج

- (١) انظر : شرح الكافية الشافية ١٤٦٣/٣ ، وشرح العمدة ٨٦٠/٢ ، والارتشاف ٨٦٢/٢ ، وأوضح المسالك ص ٢٢٥ ، والتصريح ٢٢١/٢ .  
(٢) انظر : ضياء السالك ٣٧٤/٣ .  
(٣) انظر : الكتاب ١٩٥/٣ .  
(٤) انظر : شرح الكافية الشافية ١٤٦٣/٣ - ١٤٦٥ ، وشرح العمدة ٨٦٠/٢ - ٨٦١ .  
(٥) انظر : أوضح المسالك ص ٢٢٥ ، وشفاء العليل ٨٩٧/٢ ، والتصريح ٢٢١/٢ ، والهمع ١٠٦/١ ، وحاشية الصبان ١٩٨/٣ .  
(٦) يقال : ضيب البلد ، أي : كثر ضبابه . انظر : الصحاح ضيب ١٦٧/١ ، واللسان ضيب ٥٣٩/١ .  
(٧) أي : تغيرت رائحته . انظر : الصحاح أَلَلَّ ١٦٢٦/٤ ، واللسان أَلَلَّ ٢٥/١١ .  
(٨) أي : لزقت أجفانها . انظر : الصحاح لَحِحَّ ٤٠٠/١ ، واللسان لَحِحَّ ٥٧٧/٢ .

بها الفعل إلى شبه بعض الأسماء ، كما خرج : قول ، و رُدِّدَ ، حين قيل فيهما : قيل ، و رُدِّدَ .

ومع ذلك فإن حال : ألبب ، ويألل ، و يضيب ، ونحوها حال منبه على الأصل المتروك ، نحو : أكفّ ، ويشمّ ، ونحوهما ، وهو : الفك ، فلم يوجب ذلك عدم اعتبار وزن الفعل .

٤ - أنه لا يلزم الرجوع إلى قياس الإدغام ، فيقال : ألبّ ، كما لا يلزم في التسمية بـ " استحوذ " إلى قياس الإعلال فيقال : استحاذ . لكن لو سُمي بـ " يردد " من قولنا : لم يردد ، لرجع الإدغام ، لأن الفك كان متسببا عن الجزم ، وقد زال السبب بالتسمية ، فيزول المتسبب .

وليس لفك " ألبب " وتصحيح " استحوذ " سبب فيزولان به ، وإنما جيء بهما قبل التسمية تنبيها على الأصل المرفوض في : أكفّ ، واستقام ، ونحوهما - كما تقدم الإشارة إليه آنفاً - وذلك مطلوب بعد التسمية ، فوجب التسوية .

#### إعراب الفعل :

#### ١٨- أولا : رفع المضارع :

اختلف النحويون في رافع المضارع على أقوال :

- ١- ذهب الفراء - وتبعه أكثر الكوفيين - إلى أن عامل الرفع في المضارع هو تجرده من الناصب والجازم<sup>(١)</sup> .
- ٢- وذهب الكسائي إلى أن الرافع له حروف المضارعة التي في أوله ، حيث إن أصل المضارع الماضي أو المصدر ، ولم يكن فيهما هذا الرفع ، فلما أدخلت أحرف المضارعة في أوله حدث الرفع بحدوثها<sup>(٢)</sup> .
- ٣- وذهب البصريون إلى أن ارتفاعه إنما هو بوقوعه موقعا يصح أن يقع فيه الاسم ، فقولك - مثلا - : زيد يقوم ، مثل : زيد قائم ، فوقع " يقوم " موقع " قائم " فعلى هذا

(١) انظر : علل النحو ص ١٨٨ ، والإنصاف ٨٣/٢ ، وأسرار العربية ص ٤٨ ، وشرح العوامل المائة ص ٣١٧ .

(٢) انظر : علل النحو ص ١٨٨ ، والإنصاف ٨٣/٢ ، وأسرار العربية ص ٤٨ ، وشرح العوامل المائة المائة ص ٣١٨ .

يكون رافع المضارع عندهم معنويًا<sup>(١)</sup> .  
 وقد أورد الكوفيون عليهم أن الخبر في باب أفعال المقاربة شرطه  
 أن يكون مضارعاً ، نحو : كاد زيد يقوم ، وهذا المضارع لا يقع موقع  
 الاسم !<sup>(٢)</sup>  
 فأجابوا بأن الأصل : كاد زيد قائماً ، ولذلك رده الشاعر إلى الأصل  
 المرفوض في الضرورة<sup>(٣)</sup> في قوله :  
 فأبئت إلى فهمٍ وما كدتُ أئباً وكم مثلها فارقتها وهي تصفر<sup>(٤)</sup>  
 والذي يظهر لي أن الراجح مذهب الفراء ومن معه ، وذلك لضعف  
 المذهبين الآخرين ، وبيان ذلك :  
 أ - أما ما ذهب إليه الكسائي فيرده أمور ، منها : أنه لو كانت  
 الزوائد التي في أوله عاملة للرفع لم يجز أن يُنصب أو يجزم إذا دخلته  
 عوامل النصب والجزم وهي موجودة فيه ، فيؤدي ذلك إلى أن يكون  
 مرفوعاً ومنصوباً أو مجزوماً في آن واحد ، وهذا محال<sup>(٥)</sup> .  
 ب - وأما ما ذهب إليه جمهور البصريين فيرده أن مذهبهم منتقض  
 بنحو قولنا : هلاً تفعل ، وسوف تفعل ، فإن المضارع فيها مرفوع ،  
 وليس حالاً محل الاسم ، لأن الاسم لا يقع بعد حرف التحضيض  
 والتنفيس<sup>(٦)</sup> .

#### ١٩ - ثانياً : نصبه :

أ - ينصب المضارع بعدة أحرف ، هي : أن ، ولن ، وكي ، وإن .  
 وسيكون الحديث في هذا المقام عن " كي " ، فأقول :  
 للنحويين في " كي " ثلاثة مذاهب :  
 الأول : أنها حرف جر دائماً ، وهو مذهب الأخفش<sup>(٧)</sup> .  
 الثاني : أنها حرف ناصب للمضارع دائماً ، وهو مذهب

(١) انظر : علل النحو ص ١٨٧ ، والإنصاف ٨٣/٢ ، وأسرار العربية ص ٤٨ ، وشرح العوامل  
 المائة ص ٣١٧ .

(٢) انظر : الإنصاف ٨٣/٢ ، ٨٤ ، وشرح العوامل المائة ص ٣١٧ .

(٣) انظر : الإنصاف ٨٣/٢ ، ٨٤ - ٨٦ ، وشرح العوامل المائة ص ٣١٧ ، والدرر ٢٧٣/١ .

(٤) تقدم الحديث عليه في المسألة ٩ .

(٥) انظر : علل النحو ص ١٨٨ ، والإنصاف ٨٥/٢ ، وأسرار العربية ص ٤٨ .

(٦) انظر : شرح الكافية الشافية ١٥١٩/٣ - ١٥٢٠ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٦٦٤ -

٦٦٥ ، وأوضح المسالك ص ٢٢٩ ، والتصريح ٢٢٩/٢ ، وشرح الأسموني ٢٠٩/٣ .

(٧) انظر : الجنى الداني ص ٢٦٢ .

الكوفيين<sup>(١)</sup>.

الثالث : التفصيل ، فتكون حرف جر وحرف نصب ، فإن دخلت عليها اللام لفظاً أو تقديراً فهي ناصبة ، وإن لم تدخل عليها اللام احتملت الأمرين ، وهو مذهب جمهور البصريين<sup>(٢)</sup> .

ب - الخلاف في حكم إظهار " أن " المصدرية بعد " لكي " :  
اختلف النحويون في ذلك على قولين :

الأول : ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إظهار " أن " بعد لكي ، نحو :  
جئت لكي أن تكرمني ، فتكون " كي " هي الناصبة للفعل ، و " أن " توكيد لها ، ولا عمل لها .

وذهب بعضهم إلى أن الناصب في المثال المذكور اللام ، و كي و أن توكيد لها<sup>(٣)</sup> .

وقد احتجوا على ذلك بقول الشاعر :

أردت لكيما أن تطيرَ بقربتي  
فتتركها شناً ببببب بلبقع<sup>(٤)</sup>

وبقول الشاعر :

فقالَت أكل الناس أصبحت مانحاً  
لسانك كيما أن تغرَ وتخدعا<sup>(٥)</sup>

والثاني : ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إظهار " أن " بعدها بحال<sup>(٦)</sup> .

قال ابن يعيش : " ولا يظهر " أن " بعدها [ أي : كي ] في الكلام ، لأنه من الأصول المرفوضة ، وقد جاء ذلك في الشعر ، ومنه بيت

(١) انظر : الإنصاف ٩٩/٢ ، وابن يعيش ١٤/٩ ، والجنى الداني ص ٢٦٢ .

(٢) انظر : الكتاب ٦/٣ - ٧ ، والمقتضب ٩/٢ ، ووصف المباني ص ٢٩٠ - ٢٩١ ، والجنى ص ٢٦٣ ، والمغني ١/١٨٢ .

(٣) انظر : الإنصاف ١٠٧/٢ ، وابن يعيش ١٦/٩ .

(٤) من الطويل ، وقائله غير معروف . شناً : القرية الخلق ، ببببب : البيداء الفلاة التي ببببب كل من يدخلها ، بلبقع : قفر . انظر : ابن يعيش ١٩/٧ ، ١٦/٩ ، والمغني ١/١٨٢ ، وشرح شواهد المغني ٥٠٨/١ ، والخزانة ١٦/١ ، ٤٨٤/٨ - ٤٨٧ .

(٥) من الطويل ، وهو لجميل بثينة ، انظر : الديوان ص ١٢٥ ، وابن يعيش ١٤/٩ ، ووصف المباني ص ٢٩٢ ، والجنى الداني ص ٢٦٢ ، والمغني ١/١٨٣ ، والدرر ١٠ - ٩/٢ .

(٦) انظر : الكتاب ٦/٣ - ٧ ، وعلل النحو ص ١٩١ - ١٩٢ ، والإنصاف ١٠٧/٢ ، وأسرار وأسرار العربية ص ٢٩٠ - ٢٩١ .

جميل [ المذكور آنفاً ] " (١) .  
 وقال أيضا : " ودخول " أن " بعد " كي " إذا كانت حرف جر  
 ضرورة ، وللشاعر مراجعة الأصول المرفوضة " (٢) .  
 والذي يظهر لي أن الراجح ما ذهب إليه البصريون ، وذلك لقوة  
 دليلهم وتعليلهم ، وبيان ذلك :  
 أ- يرد مذهب الأخفش أنها لو كانت حرف جر للتعليل لما صح  
 دخول حرف التعليل عليها ، كقوله تعالى (٣) : ﴿ لَكَيْلًا تَأْسُوا ﴾ . وأما ما  
 سمع من دخول حرف جر على مثله فهو شاذ ؛ فلا يخرج الفصيح  
 المقيس على الشاذ (٤) .  
 ب - يرد مذهب الكوفيين أنها لو كانت ناصبة للمضارع دائما لم  
 تدخل على الاسم الصريح ؛ وهو اسم الاستفهام في قولهم : كيمه ؟  
 بمعنى : ليمه ؟ والهاء للسكت ، ولم تحذف ألف " ما " الاستفهامية  
 ، وهي لا تحذف مع حرف الجر (٥) .  
 فبان بهذا أن الراجح مذهب البصريين وهو : التفصيل ؛ فإن وجدت  
 اللام قبل " كي " لفظاً أو تقديراً فهي الناصبة بنفسها ؛ وإلا احتل أن  
 تكون هي الناصبة ، أو أن المضمره وجوباً .  
 وبناء على هذا فإن مجيء " أن " ظاهرة في ما سمع من الشعر من  
 مراجعة الأصول المرفوضة ، والله أعلم .

### العدد :

### ٢٠ - العدد " اثنان " :

من المعلوم أنه إذا أريد عد شيء فإنه لا بد من أن يضم إلى اسم  
 العدد ما يدل على نوع المعدود ؛ وذلك ليفيد المقدار والنوع .

(١) شرح المفصل ١٦/٩

(٢) شرح المفصل ١٦/٩ .

(٣) سورة الحديد من الآية ٢٣ .

(٤) انظر : ابن يعيش ١٥/٩ ، والمغني ١٨٢/١ .

(٥) انظر : رصف المباني ص ٢٩١ ، والجنى الداني ص ٢٦٢ - ٢٦٣ ، وحاشية الدسوقي

١٩٥/١ ، والمنصف من الكلام ١٥/٢ .

ولكن الأمر يختلف في العددين "واحد" و "اثنان" .  
 أما واحد فقالوا فيه مثلاً : رجل ، وفرس ، ولم يقولوا : واحد رجل ،  
 وواحد فرس ، لأنه قد اجتمع في " رجل " معرفة النوع والعدد معاً ،  
 فلم يعد هناك حاجة لاسم العدد مع اسم النوع .  
 وأما " اثنان " : فكذلك ، فإذا ثبتت قلت : رجلمان ، وفرسان ، فقد  
 اجتمع النوع والعدد أيضاً ، لأن التثنية لا تكون إلا مع سلامة لفظ  
 المفرد من التغيير ، فاستغنوا بدلالته على ما يريدون عن أن يشفعوه  
 بغيره من أسماء الأجناس .

وأما ثلاثة وأربعة فصاعداً ، فإذا قلت : ثلاثة رجال ، أربعة رجال  
 .... ، فإنه لم يجتمع في " ثلاثة " وما بعدها من الأعداد العدد والنوع  
 معاً ، بل العدد فقط ، فافتقر العدد إذاً إلى أن يضم إليه ما يدل على نوع  
 المعدود ، فيكون تفسيراً - تمييزاً - له ، فيقال : ثلاثة رجال ، أربعة  
 رجال ... ، إما منصوباً ، أو مضافاً إليه .

هذا ، وقد كان قياس الواحد والاثنين أن يضاف كل واحد منهما إلى  
 ما بعده من الأنواع المعدودة ، فيقال : واحد رجل ، واثنان رجلين ، لكن  
 لما أمكن أن يذكر النوع باسمه كرجل ، ورجلين ، فيجتمع فيه العدد  
 والنوع ، لم يكن هناك حاجة لذكر الأمرين : النوع والعدد معاً .  
 وأما الجمع فإن ذكر الأمرين فيه لازم ، لأنه غير محصور ولا  
 موقوف فيه على عدده المعين غالباً (١) .

هذا ، وقد نص النحويون على أن ذكر العدد " اثنان " والنوع معاً  
 لا يكون إلا في الشعر (٢) ثم تفاوتت تفسيراتهم لذلك على قولين :  
 ١- ذهب المبرد (٣) والزمخشري (٤) وابن يعيش (٥) إلى أن ذلك إنما

(١) انظر : المقتضب ١٥٥/٢ - ١٥٦ ، والمفصل ص ٢٧٦ ، وابن يعيش ١٨/٦ ،  
 والإيضاح العضدي ٦٠٧/١ - ٦٠٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٢٢/٢ ،  
 وشرح الكافية للرضي ١٥٦/٢ .

(٢) انظر : الإيضاح العضدي ٦٠٨/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٢٢/٢ ، وشرح  
 التسهيل لابن مالك ٣٩٥/٢ - ٣٩٦ ، والهمع ٢٧٠/٢ .

(٣) انظر : المقتضب ١٥٦/٢ .

(٤) انظر : المفصل ص ٢٦٧ .

(٥) انظر : شرح المفصل ١٨/٦ .

إنما جاز في الشعر - دون النثر - لأنه الأصل ، لأن التثنية جمعٌ ، من حيث هي ضم شيء إلى شيء ، فيكون ذلك من مراجعة الأصول المرفوضة ، كقول الراجز :

كأن خصييه من التدلّل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل<sup>(١)</sup>  
وكان القياس أن يقول : حنظلتان .

٢- ذهب الخليل وسيبويه<sup>(٢)</sup> إلى أن ذلك إنما جاز لأنه على تقدير : ثنتان من الحنظل ، لأن الحنظل اسم جنس يقع على القليل والكثير . والذي يظهر لي أن الأول هو الراجح ، لأنه أخصر وأجود ، وذلك للاستغناء عن التمييز بالنص على المفرد والمثنى ، وعلى هذا يكون ما ورد من ذكر تمييز اثنين من مراجعة الأصول المرفوضة .

٢١ - " مائة " في : ثلاثمائة إلى تسعمائة :

حق مميّز الثلاثة إلى العشرة إذا كان غير المائة إن يكون جمعاً مكسراً من أبنية القلة ، نحو : ثلاثة أفلس ، و ﴿ سبعة أبُحْرٍ ﴾<sup>(٣)</sup> .

وأما إن كان " المائة " فقد اتفق النحويون على أن حقه الإفراد ، فيقال : ثلاثمائة ، أربعمائة ، .... ، تسعمائة ، ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال في جمعه في نحو قول الشاعر :

ثلاثٌ مئین للملوك وقي بها ردائي وجلت عن وجوه الأهاتم<sup>(٤)</sup>  
وقول الآخر :

ثلاث مئین قد مررن كواملا وها أنا هذا أرتجي مر أربع<sup>(١)</sup>

(١) نسب لخطام المجاشعي ، وإلى جنبد بن المثنى ، وإلى سلمى الهذلية ، وإلى شماعة الهذلية وإلى بعض السعديين . ظرف عجوز : الوعاء الذي تضع فيه متاعها . انظر : الكتاب ٥٦٩/٣ ، ٦٢٤ ، والمفصل ص ٢٦٧ ، وابن يعيش ١٨/٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٧٦/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٩٦/٢ ، والتصريح ٢٧٠/٢ ، والخزانة ٤٠٠/٧ ، ٤٠٤ ، ٥٠٨ ، ٥٢٦ ، ٥٢٩ .

(٢) انظر : الكتاب ٥٦٨/٣ - ٥٦٩ ، ٦٢٤ ، وتحصيل عين الذهب ١٧٧/٢ ، ٢٠٢ .

(٣) سورة لقمان من الآية ٢٧ .

(٤) من الطويل ، وقائله : الفرزدق . الأهاتم : بنو الأهتم بن سنان ، سمي بذلك لأنه كسرت ثنيتة يوم الكلاب ، والهاتم : كسر الثنايا من أصلها . انظر : الديوان ٨٥٣/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٧/٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٣١/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٩٤/٢ ، وشح الكافية الشافية ١٦٦٨/٣ ، والخزانة ٣٧٠/٧ ، وروايته في الديوان : فدى لسيوف من تميم وفي بها

١- ذهب أكثر النحويين إلى أن ذلك خاص بالشعر ، فيكون من الضرورات الشاذة<sup>(٢)</sup> .

٢- ذهب عدد من النحويين كابن عصفور<sup>(٣)</sup> وابن مالك<sup>(٤)</sup> وابن عقيل<sup>(٥)</sup> إلى أن القياس يقتضي جمع المائة ، فيقال : ثلاث مئتين ، أو مئات ، فعلى هذا يكون إفراده هو الأكثر ، وجمعه قليل ، كما في البيتين ، وهو ظاهر مذهب سيبويه ، قال : " وأما ثلثمائة إلى تسعمائة ، فكان ينبغي أن تكون في القياس مئتين أو مئات ، ولكنهم شبهوه بعشرين ، وأحد عشر ، حيث جعلوا ما يبين به العدد واحداً ، ... " <sup>(٦)</sup> .

٣- ذهب الزمخشري<sup>(٧)</sup> وابن يعيش<sup>(٨)</sup> إلى أن القياس أيضاً جمع المائة ، لأن العدد من الثلاثة إلى العشرة يضاف إلى الجمع ، وعليه فإن إفراد المائة شاذ في القياس ، لكنه في الاستعمال كثير مطرد .

وعلى هذا يكون ما جاء في الشعر من جمع المائة على القياس ، وهو من مراجعة الأصول المرفوضة ، قال ابن يعيش : " لأن الشعراء يفسح لهم في مراجعة الأصول المرفوضة ، قال الشاعر : ..... " <sup>(٩)</sup> وذكر البيتين السابقين .

والذي يظهر لي أن الراجح هو المذهب الأخير ، فهو قول وسط بين القولين السابقين ، وذلك لظهور علته ، وذلك أن الأعداد من الثلاثة

(١) من الطويل ، وقائله : ابن حمزة الدوسي ، واسمه : كعب أو عمر ، قال صاحب " المعمرين " ص ٢٢ : يقال إنه عاش أربعمئة سنة غير عشر سنين . انظر : المقتضب ١٧٠/٢ ، وابن يعيش ٢٣/٦ .

(٢) انظر : شرح الكافية للرضي ١٥٣/٢ ، والتصريح ٢٧٢/٢ .

(٣) انظر : شرح الجمل ١٣١/٢ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ٣٩٤/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٦٦٨/٣ ، وشرح العمدة ص ٥١٧ - ٥١٨ .

(٥) انظر : شرح ابن عقيل ٣٠٥/٣ ، ٣٠٦ .

(٦) الكتاب ٢٠٩/٢ .

(٧) انظر : المفصل ص ٢٦٨ .

(٨) انظر : شرح المفصل ٢١/٦ - ٢٣ .

(٩) شرح المفصل ٢٣/٦ ، وانظر : إتحاف فضلاء البشر ٢١٢/٢ .

إلى العشرة تضاف إلى الجمع كما هو معلوم ، لذا كان أفراد المائة شاذاً في القياس ، لكنه في الاستعمال كثير مطرد ، وهذا نظائره كثيرة ، من نحو تصحيح : استحوذ ، و" رجاء بن حيوة " والقياس : استحاذ ، وحيّة .

وعلى هذا فإن ما جاء في الشعر من جمع المائة فإنما هو على القياس ، ويكون الحكم عليه بأنه من مراجعة الأصول المرفوضة المهجورة أولى من الحكم عليه بالضرورة أو الشذوذ أو القلة في الاستعمال ، والله أعلم .

\* \* \*

الخاتمة :

وختاماً فلعل حقيقة هذا الموضوع قد اتضحت بعد هذا التطواف في أرجاء هذا الموضوع البكر - فيما أحسب - ولست أزعم في نهاية هذا البحث أنني قد أوفيته حقه ، ولكن حسبي أنني قد بذلت فيه جهدي ، مما أدى إلى كشف النقاب بصورة أكبر عن هذا الموضوع ذي الفوائد المتعددة ، والتي رأينا قدراً حسناً منها في ثناياه ، حيث إن له صلة قوية بقضية مهمة من قضايا النحو ، وهي قضية إعادة صياغة التركيب ، بحيث تتبين أجزاءه الرئيسية ، من عامل ومعمول ، ونوع العمل ، وحالات بعض العوامل من حيث الذكر ، والحذف ، وحالات بعض المعمولات من حيث خصوصية المعمول ، أو بعض أحواله كالأفراد والتثنية والجمع ، إضافة إلى بيان الأصل الذي كانت عليه بنية بعض الألفاظ ، حيث جرى استعمال العرب بخلاف ذلك غالباً ، ثم يعودون إليه في بعض المواطن ، إلى غير ذلك من الفوائد والنتائج التي يمكن أن أشير إلى أهمها فيما يأتي :

١- أن هذا الموضوع لم يكن غفلاً تماماً، بل قد أشار إليه كثير من النحويين ، حيث بلغ ما نصوا عليه إحدى وعشرين مسألة - فيما تمكنت من جمعه - ولكن تلك الإشارات لم تكن كافية ، ولعل هذه الدراسة قد عرضته بالصورة المناسبة .

- ٢- ظهر لي أنه ليس القول بالأصل المرفوض راجحاً في كل مسألة ، بل بلغ عدد المسائل التي ترجح فيها لدي ذلك ست عشرة مسألة ، والتي لم يترجح فيها ذلك خمس مسائل .
- ٣- أن العرب إنما تركوا بعض الأصول كراهية للتطويل ، وطلباً للاختصار ، كما في " المسألة الأولى ، والثانية ، والخامسة ، والثامنة ، والعاشرية والرابعة عشرة ، والعشرين " .
- ٤- أن في القول بالأصول المرفوضة تعصيماً لقول القائل بذلك ، وتفرداً بحجة ترجح قوله غالباً ، كما في " المسألة الثالثة ، والرابعة " مثلاً .
- ٥- تبين من خلال دراسة الأصول المرفوضة أن " كان " وأخواتها تدل على الحدث [ المصدر ] على الصحيح ، لا أنه لا دلالة لها على الحدث أصلاً أو أن لها مصادر رفض النطق بها ؛ كما في " المسألة السادسة " .
- ٦- أنه قد عُلم من خلال مجيء الخبر مفرداً منصوباً في باب أفعال المقاربة ، والحكم على ذلك بأنه من مراجعة الأصول المرفوضة ، من أي باب هي ؟ فذلك الباب باب " كان " وأخواتها ، وذلك في " المسألة التاسعة " .
- ٧- أن في القول بالأصول المرفوضة تقوية للقول بأن ناصب المستثنى هو " إلا " كما في " المسألة الحادية عشرة " .
- ٨- أن الأصل مطابقة اللفظ للمعنى ، ولكن هذا الأصل قد يترك لأغراض كالمبالغة والتأكيد على أهمية أمر ما ، كما في " المسألة الثانية عشرة " .
- ٩- أن في القول بالأصول المرفوضة بياناً يمكن الاستئناس به في معرفة أصل أسماء الأفعال ، كما في " المسألة الخامسة عشرة " .
- ١٠- أن تغيير هيئة الفعل " ألْبَب " ونحوه - إذا سمي به وكان علماً - بفك إدغامه ، لا يكون مانعاً من اعتبار الوزن للمنع من الصرف ، لأن الفك رجوع إلى أصل متروك وهو الفك ، فهو

بذلك نظير ما حقه الإعلال ولم يعل ، نحو : " استحوذ " حيث إن قياسه أن يعل فيقال : استحاذ ، ومعلوم أن تصحيح استحوذ ونحوه لا يمنع من اعتبار الوزن مانعا من الصرف بإجماع النحويين ، لأن تصحيحه منبه على أصل مرفوض في نحو : استقام ، وهو : استقوم ، كما في " المسألة السابعة عشرة " وص (٢) من البحث .

١١- أن استدلال جمهور البصريين على أن المضارع إنما أعرب لحلوله محل الاسم بظهور الخبر مفرداً منصوباً في باب أفعال المقاربة ؛ وأن ذلك من مراجعة الأصول المرفوضة ، استدلال مرجوح ، وذلك لانتقاضه بنحو : هلا تفعل ، وسوف تفعل ، لأن الاسم لا يقع بعد هذه الأحرف ، كما في " المسألة الثامنة عشرة " .

١٢- أن قياس الأعداد من الثلاثة إلى العشرة أن تضاف إلى الجمع ، لذا كان أفراد المائة إذا أضيفت إليها شاذاً في القياس ، لكنه في الاستعمال كثير مطرد ، لذا فإن الحكم على ما جاء في الشعر من جمع المائة بأنه من مراجعة الأصول المرفوضة هو الصحيح ، لأنه هو القياس ، فيكون ذلك أولى من الحكم عليه بأنه ضرورة أو شذوذ ، كما في " المسألة الحادية والعشرين " .

١٣- أنه إذا اجتمع الحكم بالقول بمراجعة الأصول المرفوضة والحكم بالضرورة الشعرية أو الشذوذ ؛ فتقديم القول بمراجعة الأصول المرفوضة أولى ، لأن فيه حكماً بمراجعة أصل القاعدة ، وأما القول بالضرورة أو الشذوذ فهو حكم بخرم القاعدة والخروج عليها ، والله أعلم .

\* \* \*

## فهرس المصادر والمراجع:

- ١- القرآن الكريم .
- ٢- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربع عشر ، تأليف / الشيخ أحمد محمد البنا ، ت : د/ شعبان محمد إسماعيل ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ .
- ٣- ارتشاف الضرب من كلام العرب ، لأبي حيان ، ت : د / رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ .
- ٤- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ، للقسطلاني ، وبهامشه صحيح مسلم بشرح النووي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط ٦ ، بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر ، ١٣٠٤ هـ .
- ٥- أسرار العربية ، للأنباري ، ت : د / فخر الدين قباوة ، دار الجيل ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ ، ١٩٩٥ م .
- ٦- الأشباه والنظائر في النحو ، للسيوطي ، ت : عبد الإله نبهان وآخرين ، مطبوعات مجمع اللغة العربية في دمشق .
- ٧- الأصول في النحو ، لابن السراج ، ت : د / عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٨ هـ .
- ٨- إعراب القرآن للنحاس ، ت : د / زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، ط ٣ ، ١٤٠٩ هـ .
- ٩- الاقتراح في علم أصول النحو ، للسيوطي - ومعه الإصباح في شرح الاقتراح ، تأليف : د / محمود فجال ، دار القلم ، دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٩ هـ ، ١٩٨٩ م .
- ١٠- ألفية ابن مالك في النحو والصرف مع إعراب مفرداتها ، إعداد وإخراج : دار ابن خزيمة ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٤ هـ .
- ١١- أمالي ابن الشجري ، ت : د / محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .
- ١٢- الأمثال، لابن سلام ، ت / عبد المجيد قطامش ، دار المأمون للتراث دمشق، ط ١ ، ١٤٠٠ هـ .
- ١٣- الإنصاف في مسائل الخلاف ، للأنباري ، اعتنى به / حسن حمد ، إشراف : د / أميل يعقوب ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ .
- ١٤- أوضح المسالك ، لابن هشام الأنصاري ، ومعه كتاب : بغية السالك ، تأليف / عبد المتعال الصعيدي ، مكتبة الآداب ومطبعتها بالجماميز .
- ١٥- الإيضاح العضدي ، لأبي علي الفارسي ، ت : د / كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٦ هـ .

- ١٦- **الإيضاح في شرح المفصل** ، لابن الحاجب ، ت : د / موسى بناي العلي ، الجمهورية العراقية ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، إحياء التراث الإسلامي .
- ١٧- **البحر المحيط** ، لأبي حيان الأندلسي ، وبهامشه : النهر الماد من البحر المحيط ، وكتاب الدر اللقيط من البحر المحيط لنتاج الدين الحنفي ، درر الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٤١٣ هـ ١٩٩٢ م .
- ١٨- **البسيط في شرح الجمل** ، لابن أبي الربيع الإشبيلي ، ت : د / عياد الثبيني ، دار الغرب الإسلامي ، ط ١ .
- ١٩- **تأويل مشكل القرآن** ، لابن قتيبة الدينوري ، شرحه ونشره / السيد أحمد صقر ، المكتبة العلمية .
- ٢٠- **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين** ، للعكبري ، ت ، د / عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ .
- ٢١- **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب** ، بهامش الكتاب لسبيويه ، للأعلم الشنتمري ، المطبعة الأميرية ببولاق ، مصر ، ط ١ ، ١٣١٧ هـ .
- ٢٢- **تحفة الغريب** ، للدماميني ، بهامش حاشية الشمني ( المنصف من الكلام على مغني ابن هشام ) المطبعة البهية بمصر .
- ٢٣- **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد** ، لابن هشام الأنصاري ، ت : د / عباس مصطفى الصالحي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ .
- ٢٤- **التذيل والتكميل في شرح التسهيل** ، لأبي حيان ، ت : أ ، د / حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ .
- ٢٥- **التصريح بمضمون التوضيح** ، لخالد الأزهري ، دار الفكر .
- ٢٦- **تعليق الفراند على تسهيل الفوائد** ، للدماميني ، ت : د / محمد المفدي ، ط ١ ، ١٤٠٣ هـ .
- ٢٧- **تفسير القرطبي ( الجامع لأحكام القرآن )** ت / عبد الرزاق المهدي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ ، ١٩٩٧ م .
- ٢٨- **التوطئة** ، للشلوبيني ، ت : د / يوسف المطوع ، جامعة الكويت .
- ٢٩- **تهذيب اللغة** ، للأزهري ، ت / يعقوب عبد النبي ، مراجعة الأستاذ / محمد علي النجار ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، مطابع سجل العرب ، القاهرة .

- ٣٠- **الجمال في النحو** ، للزجاجي ، ت : د / علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٥ هـ .
- ٣١- **جمهرة الأمثال** ، لأبي هلال العسكري ، ت : د / محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعبد المجيد قطامش ، دار الجيل ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٨ هـ ، ١٩٨٨ م .
- ٣٢- **الجنى الداني** ، للمرادي ، ت : د / فخر الدين قباوة ، والأستاذ / محمد نديم فاضل دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ .
- ٣٣- **حاشية الدسوقي على مغني اللبيب** ، ملتزم الطبع والنشر / عبد الحميد أحمد حنفي مصر .
- ٣٤- **حاشية يس على التصريح** ، دار الفكر .
- ٣٥- **خزانة الأدب** ، للبغدادي ، ت : د / عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ط ٤ ، ١٤١٨ هـ .
- ٣٦- **الخصائص** ، لابن جني ، ت / محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
- ٣٧- **الدرر اللوامع** ، لأحمد بن الأمين الشنقيطي ، عناية / محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ .
- ٣٨- **الدر المصون** ، للسمين الحلبي ، ت : د / أحمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ .
- ٣٩- **درة الغواص في أوام الخواص** ، للحريري ، ت / محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي .
- ٤٠- **ديوان تأبط شرا** ، جمع وتحقيق وشرح / علي ذو الفقار شاكر ، دار الغرب الإسلامي ، ط ١ ، ١٩٨٤ م .
- ٤١- **ديوان جرير** ، ت : نعمان أمين طه ، دار المعارف ، مصر ، ط ٣ ، بدون تاريخ .
- ٤٢- **ديوان جميل بثينة** ، ت : د / حسين نصار ، مصر .
- ٤٣- **ديوان رؤبة بن العجاج** ، تصحيح وترتيب / وليم بن الورد ، ١٩٠٣ م .
- ٤٤- **ديوان الفرزدق** ، شرح أبي بكر البطلنوسي ، عناية / عبدالله الصاوي ، المكتبة التجارية الكبرى ، مط الصاوي ، مصر ، ط ١ ، ١٣٥٤ هـ .
- ٤٥- **ديوان ابن ميادة = شعر ابن ميادة** ، جمع وتحقيق : د / حنا جميل حداد ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٤٠٢ هـ ، ١٩٨٢ م .
- ٤٦- **ديوان النابغة الجعدي - رضي الله عنه - = شعر النابغة الجعدي** ، ت / عبد العزيز رباح المكتب الإسلامي ، دمشق ، ١٣٨٤ هـ ، ١٩٦٤ م .

- ٤٧- **رصف المباني** ، للمالقي ، ت : د / أحمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، ط ٢ ، ١٤٠٥ هـ .
- ٤٨- **السبعة في القراءات** ، لابن مجاهد ، ت : د / شوقي ضيف ، القاهرة ، ١٩٨٠ م .
- ٤٩- **سنن الترمذي ( الجامع الصغير )** تحقيق وشرح / أحمد محمد شاكر .
- ٥٠- **سنن ابن ماجه** ، ت / محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي .
- ٥١- **سنن النسائي** ، اعتنى به / عبد الفتاح أبو غدة ، الطبعة المصرية ، القاهرة ، ط ١ .
- ٥٢- **شرح أبيات مغني اللبيب** ، للبغدادي ، ت : د / محمد علي الريح هاشم ، منشورات مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، دار الفكر ، القاهرة ، مط الفجالة الجديدة .
- ٥٣- **شرح الألفية** ، للأشموني مع حاشية الصبان ، عناية / مصطفى حسين أحمد ، دار الفكر .
- ٥٤- **شرح الألفية** ، لابن الناظم ، ت : د / عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت ،
- ٥٥- **شرح التسهيل لابن مالك** ، ت : د / عبد الرحمن السيد ، و د / محمد بدوي المختون ، دار هجر ، ط ١ ، ١٤١٠ هـ .
- ٥٦- **شرح الجمل** ، لابن خروف ، ت : د / سلوى محمد عرب ، طبع جامعة أم القرى ١٤١٩ هـ .
- ٥٧- **شرح الجمل** ، لابن عصفور ، عناية / فواز الشعار ، إشراف : د / إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ ، ١٩٩٨ م .
- ٥٨- **شرح شواهد المغني** ، للسيوطي ، مكتبة الحياة ، بيروت .
- ٥٩- **شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك** ، وعليه أضواء على الشرح ، تأليف / عاصم بهجت البيطار ، وعبد الفتاح الغندور ، وحسن عبده الرئيس ، طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ط ٣ ، ١٤٠٧ هـ .
- ٦٠- **شرح عمدة الحافظ** ، لابن مالك ، ت / عدنان الدوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٣٩٧ هـ .
- ٦١- **شرح الكافية الشافية** ، لابن مالك ، ت : د / عبد المنعم هريدي ، جامعة أم القرى مكة المكرمة ، دار المأمون للتراث ، ط ١ ، ١٤٠٢ هـ .
- ٦٢- **شرح الكافية في النحو** ، للرضي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٣ هـ .
- ٦٣- **شرح كتاب الحدود في النحو** ، للفاكهي ، ت : د / المتولي رمضان

- الدميري ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٤١٣ هـ .
- ٦٤- شرح المفصل ، لابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت .
- ٦٥- شرح المقدمة الجزولية الكبير ، للشلوبين ، ت : د / تركي العتيبي ، مؤسسة الرسالة بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٤ هـ .
- ٦٦- شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، للسلسلي ، ت : د / الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ ، ١٩٨٦ م .
- ٦٧- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لابن مالك ، ت / محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٦٨- الصحاح ، للجوهري ، ت / أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ط ١ ( القاهرة ) ١٣٦٧ هـ ، ط ٢ ( بيروت ) ١٣٩٩ هـ .
- ٦٩- صحيح البخاري ، ت : د / مصطفى البغا ، دار القلم ، دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .
- ٧٠- ضرائر الشعر ، لابن عصفور ، ت / السيد إبراهيم محمد ، القاهرة ، ١٩٨٠ م .
- ٧١- ضياء السالك إلى أوضح المسالك ، تأليف / محمد عبد العزيز النجار ، الورشة العربية للتجليد الفني ، الجمالية .
- ٧٢- العوامل المائة النحوية ، للجرجاني ، شرح الشيخ خالد الأزهرى ، ت : د / البدر اوي زهران ، دار المعارف ، ط ٢ .
- ٧٣- فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، لابن حجر ، عناية / محمد فؤاد عبد الباقي ، ومحب الدين الخطيب ، وراجعه / قصي محب الدين الخطيب ، دار الريان للتراث ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ .
- ٧٤- الكتاب ، لسيبويه ، ت / عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٨ هـ .
- ٧٥- كتاب الهمز ، لأبي زيد الأنصاري ، نشره : لويس شيخو اليسوعي ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، ١٩١٠ م .
- ٧٦- الكشاف ، للزمخشري ، اعتني به / مصطفى حسين أحمد ، دار الكتاب العربي .
- ٧٧- لسان العرب ، لابن منظور ، دار صادر ، ط ٣ ، ١٤١٤ هـ .
- ٧٨- اللمع في العربية ، لابن جني ، ت / حامد المؤمن ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٥ ، ١٩٨٥ م .
- ٧٩- المؤلف والمختلف ، للأمدي ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، ١٣٧٩ هـ ، ١٩٦٠ م .

- ٨٠- مجمع الأمثال ، للميداني ، ت / محمد محيي الدين عبد الحميد ، مط :  
السنة المحمدية ، ١٣٧٤ هـ .
- ٨١- المحتسب ، لابن جني ، ت / محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ،  
بيروت ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ .
- ٨٢- مختصر في شواذ القرآن ، لابن خالويه ، مكتبة المتنبى ، القاهرة .
- ٨٣- المسائل البصريات ، للفارسي ، ت : د / محمد الشاطر أحمد محمد ،  
القاهرة ، مط المدني ، القاهرة ، ١٤٠٥ هـ .
- ٨٤- المسائل البغداديات ، للفارسي ، ت / صلاح الدين عبد الله السنكاوي ،  
مط العاني بغداد .
- ٨٥- المسائل العسكرية ، للفارسي ، ت : د / محمد الشاطر أحمد ، مط :  
المدني ، القاهرة ، ١٤٠٣ هـ .
- ٨٦- معاني القرآن ، للأخفش ، ت : د / عبد الأمير محمد أمين الورد ، عالم  
الكتب ، ط ٥ ، ١٤٠٥ هـ .
- ٨٧- معاني القرآن ، للفراء ، عالم الكتب ، ط ١ ، ١٩٥٥ م .
- ٨٨- المعمرون والوصايا ، لأبي حاتم السجستاني ، القاهرة ، دار إحياء الكتب  
العربية ، ١٣٨١ هـ ، ١٩٦١ م .
- ٨٩- مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، لابن هشام ، ت / محمد محيي الدين  
عبد الحميد المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٧ م .
- ٩٠- المفصل في صنعة الإعراب ، للزمخشري ، اعتنى به / علي بو ملحم ،  
دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٣ م .
- ٩١- المقاصد النحوية ( شرح الشواهد الكبرى ) للعيني ، - بهامش خزانة  
الأدب - ط ١ ، المطبعة المنيرية ببولاق .
- ٩٢- المقتصد في شرح الإيضاح ، للجرجاني ، ت : د / كاظم بحر المرجان ،  
منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، الجمهورية العراقية ، دار الرشيد ،  
١٩٨٢ م .
- ٩٣- المقتضب ، للمبرد ، ت : د / محمد عبد الخالق عزيمة ، عالم ، الكتب .
- ٩٤- المقدمة الجزولية في النحو ، للجزولي ، ت : د / شعبان عبد الوهاب  
محمد ، راجعه : د / حامد نيل ، و د / فتحي محمد جمعة ، مط أم القرى  
، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م .
- ٩٥- المقرب ، ومعه مُثُل المقرب ، لابن عصفور ، ت / عادل أحمد عبد  
الموجود ، وعلي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ،  
١٤١٨ هـ ، ١٩٩٨ م .

- ٩٦- المنصف ، لابن جني ، ت / إبراهيم مصطفى ، وعبد الله الأمين ، وزارة المعارف العمومية ، إدارة إحياء التراث القديم ، ط ١ ، ١٣٧٣ هـ .
- ٩٧- المنصف من الكلام على مغني ابن هشام ، للشمني ، المطبعة البهية بمصر .
- ٩٨- النهاية في غريب الحديث والأثر ، لابن الأثير ، ت / طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي ، المكتبة الإسلامية .
- ٩٩- هشام بن معاوية الضير ، حياته ، آرائه ، منهجه ، تأليف : أد / تركي بن سهو العتيبي ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ ، ١٩٩٥ م .
- ١٠٠- همع الهوامع ، للسيوطي ، ت / أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ .

\* \* \*